الإسلام والغرب
آفاق الصدام

تأليف

صموئيل بي. هانتيجتون



ترجمة :

مجدي شرشر

مكتبة مدبولي

الإسلام والغرب
آفاق الصدام

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

يطلب الكتاب مباشرة من

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

الإسلام والغرب
آفاق الصدام

تأليف :

صمويل بى. هانتنجتون

ترجمة

مجدى شرشر

مكتبة مدبولي

نبذة عن المؤلف

أعـد هذه الدراسـة صـمـويـل بى هانتـيـنجـتـون أسـتـاذ نظم الحكومـات ومدير معهد جون إم أولين للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد وقد وضع هذه الدراسة فى اطار مشروع لمعهد اولين عن «البـيـئـة الامنيـة المتـغـيـرة والمصـالح القـومـيـة الأمريكية».

صدام الحضارات
النموذج القادم للصراع

تدخل السياسة الدولية مرحلة جديدة لم يتردد المفكرون معها في طرح رؤاهم لما ستكون عليه نهاية التاريخ وعودة التنافس التقليدى بين الدولة القومية وتراجع القومية عن التجاذب المتضارب بين النزعة القبلية والنزعة الكونية الى جانب قضايا أخرى. ولكل رؤية من هذه الرؤى نصيب من الحقيقة. ومع ذلك فانها جميعا تفتقد جانبا حاسما بل محوريا فى الحقيقة لما ستكون عليه السياسة الدولية فى السنوات القادمة.

ويقوم افتراضى على أن المصدر الأساسى للصراع فى هذا العالم الجديد لن يكون ايديولوجيا أو اقتصاديا فى الأساس فالتباينات بين الجنس البشرى والمصدر المحورى للصراع ستكون ثقافية.. وستظل الدول القومية اكثر الوحدات الفاعلة قوة فى الشئون الدولية غير أن الصراعات الأساسية فى السياسة الدولية ستقع بين دول وجماعات صاحبة حضارات مختلفة. وسيهمن صراع الحضارات على السياسة الدولية. وستكون الفوارق الفاصلة بين الحضارات بمثابة خطوط القتال فى المستقبل.

وسيشكل الصراع بين الحضارات آخر مراحل تطور الصراع فى العالم المعاصر. وبعد مرور قرن ونصف القرن من ظهور النظام الدولى المعاصر بسلام فستفاليا كانت الصراعات فى العالم الغربى تدور الى حد كبير بين الأمراء والأباطرة والملوك ذوى السلطة المطلقة والملوك الدستوريين الذين يحاولون تضخيم بيروقراطياتهم وجيوشهم وتعزيز قوة اقتصادهم المركنتيلى والأهم من ذلك زيادة رقعة الأرض التى يحكمونها وفى اطار هذه العملية خلقوا الدول القومية. وبدءاً بالثورة الفرنسية باتت الخطوط الأساسية للصراع بين الدول لا الأمراء. وكما قال آزار بالمر عام ١٧٩٣ «فقد انتهت الحروب بين الملوك وبدأت الحروب بين الشعوب» واستمر هذا النمط للصراع الذى ساد القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وهكذا ونتيجة لقيام الثورة الروسية وما أثارته من ردود فعل مناهضة لها اسلم الصراع بين الدول نفسه للصراع بين الايديولوجيات وحدث الصراع أولا بين الشيوعية والفاشية النازية وبين الديمقراطية الليبرالية ثم مالبث ان انحصر بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية. وخلال حقبة الحرب الباردة أصبح هذا النمط

للصراع متجسدا فى الصراع بين القوتين العظميين التى لاتعد أى منهما دولة قومية بالمعنى الأوربى التقليدى كما أن كل منهما حصرت هويتها فى اطار اصطلاحات ايديولوجيتها.

وكانت تلك الصراعات بين الأمراء والدول القومية والايديولوجيات هى أساسا صراعات داخل الحضارة الغربية أو حروب أهلية غربية، كما وصفها ويليام لينر وكانت هذه حقيقة الحرب الباردة مثلما كانت حقيقة الحروب العالمية السابقة فى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. ومع انتهاء الحروب الباردة خرجت السياسة الدولية من طورها الغربى وأصبح واسطة عقدها هو التفاعل بين الحضارات الغربية وغير الغربية وبين الحضارات غير الغربية. وفى سياسة الحضارات لم تعد شعوب وحكومات الحضارات غير الغربية موضوعا للتاريخ كأهداف للاستعمار الغربى بل أنها تنضم للغرب كمحرك وصانع للتاريخ.

طبيعة الحضارة

خلال حقبة الحرب الباردة انقسم العالم الى مايسمى بالعالم الأول والعالم الثانى والعالم الثالث. وباتت تلك التقسيمات غير ذات قيمة. والأكثر دلالة الآن الى حد كبير أن تتجمع الدول ليس وفقا لنظمها السياسية والاقتصادية أو لمستويات التنمية الاقتصادية بها ولكن وفقا لثقافتها وحضارتها.

وماذا نعنى عندما تتحدث عن حضارة؟

الثقافة كيان ثقافى. فالقرى والمناطق والجماعات العرقية والقوميات والجماعات الدينية تمتلك جميعا ثقافات متميزة بوضوح على مستويات مختلفة من عدم التجانس. وربما تختلف ثقافة قرية فى جنوب ايطاليا عن ثقافة قرية فى شمال ايطاليا لكن كلتاهما تتشاطران ثقافة ايطالية مشتركة تميزها عن مثيلتها الالمانية والمجتمعات الأوربية بدورها تشترك فى ملامح ثقافية تميزها عن المجتمعات العربية أو الصينية.

ومع ذلك فان العرب والصينيين والغربيين ليسوا جزءا من أى كيان ثقافى أشمل. إنهم اصحاب حضارات. وهكذا فإن الحضارة هى

أرفع تجمع ثقافى للبشر وهى أشمل مستوى للهوية الثقافية لا يفوقه من حيث تحديده للهوية الثقافية الا الذى يميز الانسان عن غيره من الأنواع الأخرى، ويمكن تحديدها أو تعريفها بكل من العناصر الموضوعية مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات وبالتمايز الذاتى للبشر. ولدى البشر عدة مستويات للهوية فمواطن روما ربما يعرف نفسه بدرجات متباينة الشدة كرومانى وايطالى وكاثوليكى ومسيحى وغربى. والحضارة التى ينتمى اليها هى المستوى الاشمل للتمايز والذى يعرف به بشدة. وبوسع البشر أن يعيدوا تحديد هويتهم وهم يقومون بذلك. والنتيجة هى تغير محتوى وحدود الحضارات

وربما تضم الحضارات عددا كبيرا من البشر كما هو الحال مع الصين. وهى حضارة تدعى أنها دولة كما قال لوسيان بى. أو ربما تضم عددا صغيرا من الناس كالكاريبين الناطقين بالانجليزية. وربما تضم الحضارة عددا من الدول القومية كالحضارات الغربية والامريكية اللاتينية والعربية أو دولة واحدة كالحضارة اليابانية. ومن الواضح أن الحضارات تتمازج وتتداخل وربما تضم حضارات

فرعية. فهناك تنويعين اساسين للحضارة الغربية هما الأوربية والأمريكية الشمالية كما أن الحضارة الاسلامية تضم ثلاث حضارات فرعية هى العربية والتركية والملايو والحضارات مع ذلك كيانات ذات مغزى وفى الوقت الذى نادرا ماتتسم فيه الحدود بين الحضارات بالحدة الا انها حدود حقيقية فالحضارات كيانات ديناميكية فهى تصعد وتسقط وتنقسم وتندمج وكما يعرف الكثير من دارسى التاريخ فالحضارات تختفى وتدفن تحت رمال الزمن.

ويميل الغربيون نحو الاعتقاد بأن الدول القومية هى العوامل الأساسية فى الشئون الدولية. ومع ذلك فقد كان هذا هو الحال لعدة قرون قليلة فقط. وما كان النتاج الأشمل للتاريخ الانسانى الا تاريخ الحضارات وفى مؤلفة «دراسة للتاريخ» رصد أرنولد توينبى احدى وعشرين حضارة كبرى لاتوجد منها فى عالمنا المعاصر سوى ست حضارات فقط.

لماذا سيقع الصدام بين الحضارات؟

ستتزايد أهمية الهوية الحضارية فى المستقبل وسوف يتشكل العالم الى حد كبير نتيجة التفاعل بين سبع أو ثمانى حضارات كبرى. وتشمل هذه الحضارات الحضارة الغربية والكونفوشية واليابانية والاسلامية والهندوسية والارثوذكية السلافية والامريكية اللاتينية ويحتمل أن تنضم اليها الحضارة الأفريقية.

وستقع أهم الصراعات فى المستقبل على امتداد خطوط الهوة الثقافية التى تفصل تلك الحضارات عن بعضها البعض.

ولماذا سيكون الحال كذلك؟

أولا: لأن التباينات بين الحضارات ليست حقيقية فحسب بل انها أساسية فالحضارات تختلف عن بعضها البعض بفعل التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأكثر أهمية عامل الدين فاصحاب الحضارات المختلفة يعتنقون معتقدات مختلفة عن العلاقة بين الله والانسان وبين الفرد والجماعة وبين المواطنين والدولة وبين الآباء والابناء وبين الزوج والزوجة وذلك بالاضافة الى رؤى مختلفة عن الأهمية النسبية للحقوق والمسئوليات والحرية والسلطة والمساواة

والهيراركية. وهذه الاختلافات نتاج عدة قرون. ولن تختفى تلك التباينات فى القريب. فهى أكثر أصولية من الاختلافات بين الايديولوجيات والأنظمة السياسية، ولا تعنى الاختلافات وقوع التصادم حتى ولايعنى الصدام حدوث عنف بالضرورة. ومع ذلك وعلى مدار قرون ولدت الاختلافات بين الحضارات اكثر الصراعات طويلة الأمد وأشدها عنفاً.

ثانيا: أصبح العالم يشكل بقعة أصغر. ويتزايد التفاعل بين أصحاب الحضارات المختلفة، ويكثف هذا التفاعل المتزايد الوعى والادراك الحضارى للاختلاف بين الحضارات والجماعات الدخيلة على هذه الحضارات. فقد أثارت هجرة مواطنى شمال افريقيا الى فرنسا العداء بين الفرنسيين وفى الوقت نفسه زادت نزعة قبول هجرة البولنديين الكاثوليك بالأوربيين الصالحين ويرد الأمريكيون بأكبر قدر من السلبية على الاستثمارات اليابانية مما تلقاه الاستثمارات الوافدة من كندا والدول الأوربية.

وكما أشار دونالد هو رورويتز فالشخص الأيبو ربما كان هو الأويرى أيبو أو الأونيتشا أيبو فيما كان المنطقة الشرقية فى نيجيريا ولكن فى لاجوس فانه ببساطة شخص ايبو.

وفى لندن فإنه نيجيرى. وفى نيويورك فإنه افريقى. ويعزز التفاعل بين أصحاب الحضارات المختلفة الوعى الحضارى للناس مما ينشط بدوره اختلافات وتباينات تعود أو يعتقد أنها تعود لتضرب فى أعماق التاريخ

ثالثا: إن عملية التحديث الاقتصادى والتغيير الاجتماعى فى مختلف انحاء العالم تنزع الناس من هوياتهم المحلية طويلة الأمد كما أنها تضعف الدولة القومية كمصدر للهوية. وفى معظم ارجاء العالم تقدم الدين ليسد هذه الفجوة وغالبا فى شكل حركات توصف «بالاصولية». وتوجد مثل هذه الحركات فى المسيحية الغربية واليهودية والبوذية والهندوسية والاسلام. وفى معظم الدول ومعظم الديانات فان النشطاء فى الحركات الأصولية هم من الشباب الحاصل على شهادات جامعية ومن الفنيين والحرفيين والتجار المنتمين الى الطبقة المتوسطة وقد اشار جورج فايجل الى أن الغاء علمنه العالم، هى احدى الحقائق الاجتماعية المهيمنة على الحياة فى أواخر القرن العشرين. فاحياء الدين كما يسميه جيل كيبل يوفر أساسا للهوية والالتزام الذى يتجاوز حدود القومية ويوحد الحضارات.

رابعا: إن الدور المزدوج للغرب عزز زيادة الوعى الحضارى. فمن ناحية يعيش الغرب أوج قوته. وفى الوقت نفسه، ومع ذلك وربما نتيجة لذلك تحدث ظاهرة العودة الى الجذور بين الحضارات غير الغربية. ويستمع المرء بشكل متزايد الى مؤشرات توجه نحو العودة للالتقاء على الذات أو الجوانية و«الاسيوية» فى اليابان وانتهاء تراث نهرو واضفاء الصبغة الهندوسية، على الهند كما اخفقت الافكار الغربية عن الاشتراكية والقومية وهكذا عادت «الاسلمة» الى الشرق الأوسط كما يدور الجدل حاليا حول التغريب فى مواجهة الطابع الروسى فى روسيا التى يحكمها يلتسين الآن. فالغرب فى ذروة قوته يواجه غير الغرب الذى بات وبشكل متزايد يملك الرغبة والارادة والموارد لتشكيل العالم بأساليب غير غربية.[٣]

وفى الماضى كانت النخبة فى المجتمعات غير الغربية تضم عادة الاشخاص الأكثر انهماكا مع الغرب وهم الذين تخرجوا من جامعات أوكسفورد والسوربون أو اكاديمية سان هيرست وهم الذين استوعبوا توجهات وقيم الغرب. وفى الوقت نفسه فان الجماهير فى الدول غير الغربية عادة ماتظل متشربة بعمق للثقافة المحلية. ومع

ذلك فإن الاية تنعكس الآن فى هذه العلاقات وفى الكثير من الدول غير الغربية يجرى الأن نزع السمة الغربية وتأصيل الطابع المحلى للنخب فى ذات الوقت الذى أصبحت فيه الثقافات والأساليب والعادات الغربية ـ وهى امريكية فى العادة تحظى بشعبة اكبر بين اغلبية جماهير هذه الدول.

خامسا: إن الاختلافات والخصائص الثقافية أقل قابلية للتغير ومن ثم فإنها أقل سهولة فى تسويتها وحلها عن الاختلافات السياسية والاقتصادية. ففى الاتحاد السوفييتى السابق يستطيع الشيوعيون أن يصبحوا ديمقراطيين وأن يفتقر الأغنياء وأن يغتنى الفقراء ولكن لايمكن أن يصبح الروس استوئيين كما يستّحيل أن يتحول الأذريون إلى أرمن.. وفى الصراعات الطبقية والايديولوجية يكون السؤال الأساسى، فى أى جانب أنت؟ وبوسع الأشخاص اختيار أى جانب بل هم يفعلون ذلك كما أن بوسعهم تغيير الجانب الذى يختارونه ولكن فى الصراع بين الحضارات يكون السؤال «ما أنت؟». وهذا معطى لايمكن تغييره، وكما نعلم فإنه بدءا بالبوسنة ومرورا بالقوقاز وانتهاءا بالسودان فإن الاجابة الخاطئة

على هذا السؤال يمكن أن تعنى رصاصة فى الرأس. وأكثر من النزعة العرقية فإن الدين يميز كليا وبحدة بين البشر. يمكن أن يكون المرء نصف فرنسى ونصف عربى ومواطنا فى دولتين فى وقت واحد ولكن من المستحيل كلية أن يكون المرء نصف كاثوليكى ونصف مسلم.

وأخيرا. فإن الاقليمية الاقتصادية أخذة فى التزايد فقد ارتفع اجمالى نسبة التجارة الاقليمية من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٩ من «٥١» فى المائة الى «٥٩» فى المائة فى أوربا، ومن «٣٣» فى المائة الى «٣٧» فى شرق آسيا، ومن «٣٢» فى المائة الى «٣٦» فى المائة فى امريكا الشمالية ومن المرجح أن تتواصل زيادة أهمية التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى المستقبل فمن ناحية فإن الاقليمية الاقتصادية الناجحة ستعزز الوعى الحضارى. ومن ناحية أخرى فإن الاقليمية الاقتصادية ربما تنجح فقط عندما تنمو جذورها فى حضارة مشتركة. فالمجموعة الاوربية تعتمد على الاساس المشترك للثقافة الأوربية والمسيحية الغربية ـ ويعتمد نجاح منطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية على التقارب الحادث الآن بين

الثقافات المكسيكية والكندية والامريكية. وعلى النقيض تواجه اليابان صعوبات فى اقامة كيان اقتصادى لايضاهى فى شرق آسيا لان اليابان تشكل مجتمعا وحضارة متفردة بذاتها. وبغض النظر عن مدى قوة العلاقات التجارية والاستثمارية التى قد تقيمها اليابان مع الدول الأخرى فى شرق آسيا فإن اختلافاتها الثقافية تكبح بل ربما تعوق اندماجها الاقتصادى الاقليمى المتزايد مثلما فى أوروبا وأمريكا الشمالية.

وعلى النقيض فإن الثقافة المشتركة تسهل بوضوح التوسع السريع للعلاقات الاقتصادية بين جمهورية الصين الشعبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة والجاليات الصينية المغتربة فى دول آسيوية آخرى.

ومع انتهاء الحرب الباردة تغلبت الشراكه الثقافية بشكل متزايد على الاختلافات الايديولوجية وتحرك البر الصينى وتايوان نحو بعضهما بقدر أوثق.

واذا كانت الشراكة الثقافية تمثل شرطا مسبقا للاندماج الاقتصادى فمن المحتمل ان يتركز محور الكتلة الاقتصادية

الاساسية لشرق اسيا مستقبلا فى الصين ولاحظ موارى فا يرينباوم ان هذه الكتلة اخذت تظهر بالفعل الى الوجود فى واقع الأمر.

ورغم الهيمنة اليابانية الحالية على المنطقة فإن اقتصاد اسيا المستند الى الصين يبرز وبسرعة كمركز جديد للصناعة والتجارة والمال. وتتمتع هذه المنطقة الحيوية بقدر هائل من التكنولوجيا والقدرة التصنيعية «تايوان» واصحاب مشاريع بارزين وشبكات تسويق وخدمات فذة «هونج كونج» وشبكة اتصالات ممتازة سنغافورة ومورد ضخم لرأس المال «لدى الدول الثلاث» ومصدر ضخم من الأرض والموارد والعمالة «البر الصينى» من جوانجز هو الى سنغافورة ومن كوالالمبور حتى مانيلا وتوصف هذه الشبكة ذات التأثير التى تستند عادة الى الامتداد العشائرى التقليدى بأنها العمود الفقرى لاقتصاد شرق آسيا(١).

وتشكل الثقافة والدين أيضا أساس منظمة التعاون الاقتصادى

1 - MURRAY WE DEENBAUM GREATER CHINA : THE NEXT ECONOMIC SUPERPOWER WASHINGTON UN DVERSUTY CENTRE FOR THE STUDY OF AMERICAN BUSINESS, CONDEMPORARY DSSUESS, SERDES, FEBRUARY'1993, PP.2 - 3.

التى تضم عشر دول اسلامية غير عربية هى ايران وباكستان وتركيا واذربيجان وكازاخستان وقرغيستان وتركماتستان وطاجيكستان وأوزبكستان وأفغانستان.. وكان أحد دوافع ومحركات احياء وتعزيز هذه المنظمة التى اسستها اصلا فى الستينات كل من ايران وباكستان وتركيا، هو ادراك زعماء هذه الدول أنه ليست أمامهم أى فرصة للانضمام الى المجموعة الأوربية. وبالمثل فإن كاريكوم والسوق المشتركة لامريكا الوسطى وميركوسور تعتمد على اسس ثقافية مشتركة ومع ذلك فقد اخفقت حتى الآن مساعى اقامة كيان اقتصادى لامريكا الوسطى والكاريبي لرأب الانقسام الانجلو لاتينى.

وكما يحدد الناس هويتهم وفقا لمعايير عرقية ودينية فمن المرجح أن ينظروا الى علاقة «نحن» مقابل «هم» تقوم بينهم وبين أصحاب ديانة أو عرق مختلف وسمح انتهاء الدول الايديولوجية فى شرق اوربا والاتحاد السوفييتى السابق بان تحتل العداوات والهويات العرقية صفوف المقدمة وتخلق الاختلافات فى الثقافات والدين خلافات حول قضايا السياسة تتراوح من حقوق الإنسان إلى الهجرة

الى التجارة والبيئة. ويزيد التقارب الجغرافى من الدعاوى الاقليمية المتصارعة من البوسنة الى مقدونيا. والأهم هو أن مساعى الغرب لترويج قيمه فى الديمقراطية والليبرالية كقيم عالمية للحفاظ على هيمنته العسكرية وتعزيز مصالحه الاقتصادية قد خلقت ردوداً مضادة من جانب الحضارات الأخرى. ومع تضاؤل القدرة على حشد التأييد وتشكيل التحالفات والائتلافات على اساس ايديولوجى ستحاول الحكومات والجماعات بصورة متزايدة حشد التأييد باللعب على وتر الدين والهوية الحضارية المشتركة.

وهكذا فإن صدام الحضارة يقع على مستويين. وعلى المستوى الميكرو يدور صراع جماعات التخوم على طول حدود الهوة الفاصلة بين الحضارات هذا الذى غالبا مايتخذ شكلا عنيفا حول السيطرة على الأراضى وكل منها على الأخر.

وعلى المستوى المايكرو فإن الدول صاحبة الحضارات المختلفة التى تتنافس للاستحواذ على قوة اقتصادية وعسكرية نسبية تتصارع حول السيطرة على المؤسسات الدولية والاطراف الثالثة كما تتنافس فى ترويج قيمها الدينية والسياسية.

الهوة الفاصلة بين الحضارات

تحل الهوة الفاصلة بين الحضارات محل الحدود السياسية والأيدولوچية خلال الحرب الباردة كنقاط اشتغال للازمات واراقة الدماء. فقد بدأت الحرب الباردة عندما قسم الستار الحديدى أوربا سياسيا وايديولوجيا. وانتهت الحرب الباردة بانتهاء الستار الحديدى ومع اختفاء الانقسام الايديولوجى لأوربا عاد الى الظهور الانقسام الثقافى فيها بين المسيحية الغربية من جانب وبين المسيحية الأرثوذكسية والاسلام على الجانب الأخر. وربما كان أهم خط للتقسيم فى أوربا كما أشار ويليام والاس هو الخط الشرقى للمسيحية الغربية فى عام ١٥٠٠ ويمتد هذا الخط على طول الحدود القائمة الان بين فنلندا وروسيا ودول البلطيق وروسيا مخترقا روسيا البيضاء واوكرانيا وفاصلا غرب أوكرانيا الذى تقطنه أغلبية كاثوليكية غربية عن شرقها الذى تقطنه أغلبية أرثوذكسية ثم يتجه غربا ليفصل ترانسيلفانيا عن بقية رومانيا ثم يخترق يوغسلافيا ليتطابق تقريبا مع الخط الذى يفصل كرواتيا وسلوفينيا الان عن بقية يوغسلافيا. وفى البلقان يتطابق هذا الخط بالطبع مع

الحدود التاريخية بين الامبراطوريتين العثمانية وامبراطورية آل هسبورج وسكان شمال هذا الخط وغربه هم من البروتستانت أو الكاثوليك الذين تجمعهم خبرات مشتركة مستمدة من تاريخ الاقطاع الأوربى وعصر النهضة وعصر الاصلاح وعصر التنوير والثورة الفرنسية والثورة الصناعية واجمالا فإنهم فى وضع اقتصادى أفضل بشكل عام من سكان الشرق وربما يتطلعون الآن الى تعزيز مشاركتهم فى الاقتصاد الأوربى ودعم انظمة سياسية ديمقراطية وينتمى سكان شرق وجنوب هذا الخط من الارثوذكس أو المسلمين تاريخيا الى الامبراطورتين التنزية والعثمانية ولم يمسهم سوى القليل من الاحداث المصيرية التى خبرتها بقيمة أوربا وهم أقل تقدماً اقتصاديا ويبدون أقل قدرة على الارجح على تطوير انظمة سياسية ديمقراطية. وحل الستار المخملى للثقافة محل الستار الحديدى للايديولوجية كاهم خط للتقسيم فى أوربا. وكما تظهر مجريات الاحداث فى يوغسلافيا فإنه ليس مجرد خط للاختلاف ولكنه فى بعض الاحيان خط للصراع الدامى.

ويدور الصراع على طول حد الهوة الفاصلة بين الحضارتين

الغربية والاسلامية منذ «١٣٠٠» عام. وبعد ظهور الاسلام توقف المد العربى والاسلامى غربا وشمالا عند عام ٧٣٢. واعتباراً من القرن الحادى عشر حتى القرن الثالث عشر حاول الصليبيون بنجاح مؤقت اقامة المسيحية وحكم مسيحى بالاراضى المقدسة، ومن القرن الرابع عشر حتى القرن التاسع عشر قلب الاتراك العثمانيون الموازين وبسطوا حكمهم على الشرق الأوسط والبلقان واستولوا على القسطنطينية وضربوا الحصار مرتين حول فيينا. وفى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومع تراجع القوة العثمانية مدت بريطانيا وفرنسا وايطاليا سيطرة غربية على معظم انحاء شمال افريقيا والشرق الأوسط.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ الغرب بدوره فى التقهقر واختفت القوى الاستعمارية وفى البداية اعلنت القومية العربية عن نفسها ثم تلتها الأصولية الاسلامية، وأصبح الغرب أكثر اعتمادا على دول الخليج فى الحصول على احتياجاته من الطاقة، واصبحت الدول الاسلامية الغنية بالنفط دولا غنية بالأموال وعندما رغبت فى ان تصبح غنية بالسلاح، وقعت عدة حروب بين العرب واسرائيل

«بتدبير من الغرب» وخاضت فرنسا حربا دامية بلا هوادة فى الجزائر معظم حقبة الخمسينات وقامت القوات البريطانية والفرنسية بالاعتداء على مصر عام ١٩٥٦. وتوجهت القوات الأمريكية الى لبنان عام ١٩٥٨ ثم عادت تلك القوات الى لبنان لاحقا وهاجمت ليبيا وخاضت عدة مواجهات عسكرية مع ايران، وقام ارهابيون عرب ومسلمون تساندهم ثلاث حكومات شرق اوسطية على الأقل بتوظيف سلاح الضعف وفجروا طائرات ومنشآت غربية واحتجزوا رهائن غربيين. وبلغت حالة الحرب هذه بين العرب والغرب ذروتها عام ١٩٩٠ عندما أرسلت الولايات المتحدة قوات ضخمة من جيشها الى منطقة الخليج للدفاع عن بعض الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى.. وفى اعقاب هذه الحرب اخذ تخطيط حلف شمال الأطلنطى يتوجه بشكل متزايد نحو تهديدات وعدم استقرار محتملين على طول «حده الجنوبى».

ومن غير المرجح أن يتراجع هذا التفاعل العسكرى الدائر منذ قرون بين الغرب والاسلام وقد يصبح أكثر قسوة. فقد تركت حرب الخليج شعورا بالفخر لدى بعض العرب بأن صدام حسين قد هاجم

اسرائيل وتصدى للغرب ـ كما خلفت ايضا مشاعر بالخزى والاستياء لدى البعض الآخر تجاه الوجو العسكرى للغرب فى منطقة الخليج والهيمنة العسكرية الساحقة للغرب وعجزهم الواضح عن تشكيل مصيرهم. ويحقق عدد من الدول العربية بالاضافة الى مصدري البترول مستويات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية باتت معها أشكال الحكومات الاتوقراطية غير مواتية كما اشتد ساعد الجهود الرامية الى ادخال الديمقراطية وظهرت بعض البدايات فى تنظيم نظم سياسة عربية وكان المستفيد الاساسى من هذه البدايات هو الحركات الاسلامية. وباختصار فإنه فى العالم العربى تسببت الديمقراطية الغربية فى تعزيز وتقوية القوى السياسية المناهضة للغرب. وربما كانت تلك ظاهرة عابرة ولكنها يقينا تعقد العلاقات بين الدول الاسلامية والغربية.

وقد تعقدت تلك العلاقات أيضا بفعل الجغرافيا السياسية. فقد أدى ارتفاع معدل الزيادة السكانية بالدول العربية ولاسيما فى شمال افريقيا الى تزايد الهجرة الى غرب اوربا ـ وزادت التحركات داخل اوربا الغربية بهدف ازالة الحدود الداخلية فيما بينها من الحساسية

السياسية فيما يتعلق بتلك الهجرة وفى ايطاليا وفرنسا وألمانيا تأخذ العنصرية شكلا اكثر صراحة بدرجة متزايدة كما أن ردود الفعل السياسى والعنف ضد العرب والاتراك باتت أكثر حدة وانتشارا من عام ١٩٩٠.

وعلى كلا الجانبين ينظر الى التفاعل بين الاسلام والغرب على أنه أكثر من صراع بين الحضارات. ويشير الكاتب الاسلامى الهندى ام جى أكبر الى أن «المواجهة القادمة» للغرب «تتجه بلا ريب لتأتى من العالم الاسلامى. فمن حركة المد الاسلامى من الغرب حتى باكستان سيبدأ الصراع من أجل نظام عالمى جديد» وخلص بيرنار لويس الى نتيجة مماثلة.

اننا نواجه مزاجا وحركة تتجاوز كثيرا مستوى القضايا والسياسات والحكومات التى تنتجهجا وليس هذا أقل من صراع بين الحضارات متمثلا فى رد فعل غير رشيد لكنه تاريخى بالتأكيد من جانب منافس قديم ضد تراثنا اليهودى المسيحى وضد حاضرنا العلمانى فضلا عن الانتشار العالمى لكليهما[٢]؟

---

2 - BERNARD DEWD, (THE ROODS OF MUSULM RAGE,) THE ATLANDIC MONTHDY VOL' 266, SEP-DEMBER,1990'P 60, DIME, JUNE 15 1992, PP24 - 28 .

وتاريخيا كان التفاعل المعادى مع الحضارة العربية الاسلامية يدور مع الارواحيين والوثنيين والان بشكل متزايد مع الشعوب المسيحية السوداء الواقعة الى الجنوب. وفى الماضى اختزل هذا العداء فى صورة تجار العبيد العرب المتاجرين بالعبيد السود. كما ينعكس ايضا فى الحرب الأهلية الدائرة حاليا فى السودان بين العرب والسود وفى القتال بين المتمردين الذين تساندهم ليبيا والحكومة التشادية وفى التوترات بين المسيحيين الأرثوذكسى والمسلمين فى القرن الافريقى وفى أعمال الشعب والعنف الطائفى المتكرر بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا. ومن المرجح ان يقوى تحديث افريقيا وانتشار المسيحية فيها من احتمال حدوث عنف على طول حد الهوة الفاصلة هذا وتمثل احد مؤشرات اشتداد هذا الصراع فى خطاب البابا يوحنا بولس الثانى فى الخرطوم فى شباط فبراير ١٩٩٣ الذى هاجم فيه تصرفات الحكومة الاسلامية السودانية ضد الاقلية المسيحية فى السوان

وعلى حدود الاسلام الشمالية تزايد تفجر الصراع بين الارثوذكسى والمسلمين بما فى ذلك مذبحة البوسنة وسرايبفو،

والعنف المستفحل بين الصرب والألبان والعلاقات المتوترة بين البلغاريين والاقلية التركية والعنف بين الأوسيتيين والانجوش والقتال المتواصل بين الأرمن والاذربيين والعلاقات المتوترة بين الروس ومسلمى اسيا الوسطى ونشر قوات روسية لحماية المصالح الروسية فى القوقاز وآسيا الوسطى. ويعزز الدين احياء الهويات الثقافية ويعيد اثارة المخاوف الروسية تجاه أمن حدودهم الجنوبية. والتقط ارشى روزلفيه خيط القلق هذا قائلا ان الجانب الاعظم من التاريخ الروسى يعنى بالصراع بين السلاف والشعوب التركية على حدودهم هذا الصراع الذى يرجع الى تأسيس الدولة الروسية منذ أكثر من ألف عام ويكمن فى المواجهة الالفية بين السلاف وجيرانهم فى الشرق مفتاح فهم الطابع الرسى وليس مجرد فهم التاريخ الروسى فحسب ويتعين أن يكون لدى المرء تصور عن الجماعة العرقية التركية الكبيرة التى شغلت بال الروس على مدار قرون حتى يمكن فهم الحقائق الروسية الآن(٣).

(3) Archie Roose velt foor lust of Knowing Boston . little Brown . 1988 , pp 332 - 333.

ويضرب صراع الحضارات بجذوره بعمق فى مكان آخر فى اسيا ويعلن الصدام التاريخى بين المسلمين والهندوس فى شبه القارة الهندية عند نفسه الآن ليس فى التنافس بى باكستان والهند فحسب ولكن ايضا فى النزاع الدينى المحتدم داخل الهند بين الجماعات الهندوسية المتشددة على نحو متزايد وبين الاقلية الاسلامية المهمة فى الهند. وأعاد تدمير مسجد ايوديا فى كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢، الى المقمة قضية، اذا كانت الهند ستظل دولة ديمقراطية علمانية أم انها ستصبح دولة هندوسية. وفى شرقى اسيا تواجه الصين نزاعات اقليمية مع معظم جيرانها وانتهجت الصين سياسة قاسية تجاه الشعب البوذى فى الثبت كما انها تتبع سياسته متزايدة فى القسوة تجاه الاقلية التركية المسلمة. وبعد انتهاء الحرب الباردة أعادت الخلافات الاساسية بين الصين والولايات المتحدة تأكيد نفسها فى مجالات مثل حقوق الانسان والتجارة ومنع انتشار الاسلحة. ومن غير المرجح أن تخف حدة تلك الخلافات. وتردد أن الزعيم الصينى ودينج شيا دبينج قد أكد عام ١٩٩١ على أن «حربا باردة جديدة» تدور بين الصين وأمريكا.

وتسرى العبارة ذاتها على العلاقات الامريكية اليابانية التى تزداد صعوبة، فالخلافات الثقافية هناتزيد من تفاقم الصراع الاقتصادى. وتبادل الناس على كل جانب وصف الجانب الآخر بالعنصرية ولكن فى الجانب الأمريكى على الأقل فإن الكراهية والتباين ليس عنصريا بل انه ثقافى. فالتوجهات والقيم الاساسية وانماط السلوك فى المجتمعين لايمكن أن تكون أشد اختلافا منها الان ولا تقل القضايا الاقتصادية بين الولايات المتحدة، واوربا خطورة عن تلك القائمة بين الولايات المتحدة واليابان ولكنها لاتحظى بنفس القدر من الظهور السياسى والحدة العاطفية لأن الاختلافات بين الثقافة الأمريكية والاوربية أقل كثيرا عما هو قائم بين الحضارة الأمريكية والحضارية اليابانية فالتفاعل بينهما يتنوع بدرجة كبيرة الى المدى الذى من المرجح أن يصطبغ فيه هذا التفاعل بالعنف ويهيمن التنافس الاقتصادى بوضوح على الحضارتين الفرعيتين للغرب وهما الحضارة الأمريكية والحضارة الأوربية وبين كليهما وبين اليابان. وفى القارة الاوراسية مع ذلك فان انتشار الصراع العراقى الذى اختزل فى ذروته فى عملية التطهير العرقى لم

يكن فى جملتـه جزافـيـا فـقـد كـان أكـثـر تـكرارا واشـد عنفـا بين الجمـاعـات صـاحـبـة الحضـارات المختلفـة. وفـى أوراسـيـا عـادت حدود الهـوة الفاصلة التـاريخـيـة العظمـى لتشـتـعـل مـرة أخرى وهذه حقيـقـة واقـعـة بشكل خاص على امـتـداد حـدود كـتـلة الدول الاسـلامـيـة التى تتخذ شكل هلال يمتد من شمال افريقيا حتى اسيا الوسطى. ويقع العنف ايضا بين المسلمين من ناحية وبين الصرب الارثوذكسى فى البلقـان واليـهـود فى اسـرائيل والهندوس فى الهند والبـوذيـيـن فى بورما والكاثوليك فى الفلبين. فالاسلام تحده حدود دامية.

حشد الحضارة
ظاهرة الدول الشقيقة

بالطبع تحاول الجماعات أو الدول التى تنتمى الى حضارة واحدة وتجد نفسها مشتركة فى حرب مع اصحاب حضارة مختلفة، حشد التأييد من اخوانها فى الحضارة ومع تطور عالم مابعد الحرب الباردة أخذت شراكة الحضارة وهى ما يصفه اتشى دى اس جرينواى بظاهرة «البلد الشقيق»، تحل محل الايديولوجية السياسية واعتبارات التوازن التقليدى للقوى كأساس رئيسى للتعاون وتشكيل التحالفات والائتلافات وأمكن رؤية ظهور ذلك تدريجيا فى صراعات مابعد الحرب الباردة فى الخليج وفى القوقاز والبوسنة. ولم يكن أى من هذه الصراعات حربا شاملة بين الحضارات لكن كلا منها اشتمل على بعض عناصر الحشد الحضارى التى أصبحت على مايبدو أكثر أهمية مع استمرار الصراع وبما يعطى مؤشرا للمستقبل.

أولا: فى حرب الخليج قامت دولة عربية بغزو دولة عربية أخرى ثم خاضت حربا ضد تحالف عربى وغربى ومن دول أخرى. وفى

الوقت الذى أعلن فيه عدد ضئيل من الحكومات الاسلامية تأييد صراحة لصدام حسين فقد اشاد به عدد من النخب العربية فى دوائرها الخاصة كما حظى بشعبية كبيرة بين قطاعات كبيرة من الجماهير العربية وبصفة عامة أيدت الحركات الاسلامية الاصولية العراق بدلا من تأيى حكومتى الكويت والعربية السعودية اللتين يدعمهما الغرب وأثار صدام حسين صراحة نزعة اسلامية فقد حاول انصاره طرح الحرب على أنها حرب بين حضارتين. وكما قال صفر الحوالى عميد كلية الدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى فى مكة فى شريط تسجيل تم تداوله على نطاق واسع «ليس العالم هو الذى يقف ضد العراق. ولكن الغرب هو الذى يقف ضد الاسلام« كما دعا الزعيم الدينى الايرانى أية الله على خامينى متجاهلا التنافس بين ايران والعراق الى الجهاد ضد الغرب قائلا «ان النضال ضد العدوان والجشع والمخططات والسياسات الأمريكية يعتبر جهادا ومن يقتل على الطريق يعد شهيدا». وقال حسين ملك الأردن «إن هذه حرب ضد كل العرب وكل المسلمين وليس ضد العراق وحده».

ودفع حشد قطاعات مهمة من النخب والجماهير العربية وراء

صدام حسين بالحكومات العربية المشاركة فى التحالف المناهض للعراق الى الاعتدال فى انشطتها وتخفيف بياناتها العامة. وعارضت حكومات عربية نأت بنفسها عن مساعى غربية لاحقة لممارسة ضغط على العراق بما فى ذلك فرض مناطق الحظر الجوى فى صيف عام ١٩٩٢ وقصف العراق فى كانون الثانى يناير ١٩٩٣. ومالبث التحالف الغربى ـ السوفييتى ـ العربى المناهض للعراق الذى تشكل عام ١٩٩٠ أن تحول عام ١٩٩٣ الى مجرد تحالف لايضم تقريبا سوى الغرب والكويت ضد العراق.

وقارن المسلمون التصرفات الغربية ضد العراق باخفاق الغرب فى حماية مواطني البوسنة من الصرب وفرض عقوبات على اسرائيل لانتهاكها قرارات الأمم المتحدة. ويدعون أن الغرب يستخدم معاييرا مزدوجة. ومع ذلك فإن عالم الحضارات المتصادمة هو عالم يستخدم معاييرا مزدوجة: فالناس تطبق معيارا واحدا فى الدول الشقيقة وتطبق معيارا مختلفا على الآخرين.

ثانيا: تجلت ظاهرة الدولة الشقيقة فى الصراعات الدائرة فى الاتحاد السوفييتى السابق. فقد دفع النجاح العسكرى الارمنى

عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ بتركيا لان تؤيد بشكل متزايد اخوانهم فى الدين والعرق واللغة فى اذربيجان وقال مسئول تركى عام ١٩٩٢ «ان امتنا التركية تكابد نفس المشاعر كالاذربين اننا نتعرض للضغوط. وصحفنا مليئة بصور الفظاعات وتسألنا عما اذا كنا لانزال جادين تجاه استمرار انتهاج سياستنا المحايدة. وربما يتعين علينا أن نظهر لأرمينيا أن هناك تركيا الكبرى فى المنطقة». واتفق الرئيس التركى تورجوت اوزال مع هذا الرأى قائلا «انه يتعين على تركيا على الأقل أن تخيف ارمينيا قليلا». وعاد اوزال ليهدد عام ١٩٩٣ بأن تركيا «ستكشر عن أنيابها» وقامت طائرات سلاح الطيران التركى بطلعات استطلاعية على طول الحدود الارمينية وأوقفت تركيا شحنات الأغذية والرحلات الجوية الى ارمينيا كما أعلنت تركيا وايران انهما لن تقبلا تقسيم اذربيجان. وفى الاعوام الأخيرة لوجودها ساندت الحكومة السوفييتية اذربيجان لأن العناصر الشيوعية السابقة كانت تسيطر على حكومتها، ومع زوال الاتحاد السوفييتى افسحت الاعتبارات السياسية الطريق مع ذلك للاعتبارات الدينية، وقاتلت القوات الروسية الى جانب الأرمن

واتهمت اذربيجان روسيا بالتحول بزاوية ١٨٠ درجة نحو تأييد ارمينيا المسيحية.

ثالثا: فيما يتعلق بالقتال فى يوغسلافيا السابقة أبدى الرأى العام الغربى تعاطفه وتأييده لمسلمى البوسنة وماعانوه من رعب على أيدى الصرب. ومع ذلك فلم يظهرز هذا الرأى العام سوى قلق ضئيل نسبيا تجاه الهجمات الكرواتية على المسلمين وتورطها فى تقسيم البوسة والهرسك. ففى المرحلة الأولى لتفكيك يوغسلافيا قامت المانيا فى استعراض مسبوق للمبادرات والعضلات الدبلوماسية باقناع الاعضاء الاحد عشر الآخرين فى المجموعة الأوربية بأن تحذوها فى سبقها بالاعتراف بجمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا.. ونتيجة لتصميم البابا عى تقديم مساندة قوية لهاتين الدولتين الكاثوليكيتين أعلنت الفاتيكان اعترافها بالدولتين حتى قبل أن تعترف بهما المجموعة الأوربية. وحذت الولايات المتحدة حذو المبادرة الأوربية ـ وهكذا فقد احتشدت القوى الفاعلة فى الحضارة الغربية وراء اخوانهم فى الدين. وتردد لاحقا ان كرواتيا تتلقى كميات ضخمة من الأسلحة من أوربا الوسطى ودول غربية أخرى. وحاولت

حكومة بوريس يلتسين من ناحية أخرى انتهاج نهج وسط يتعاطف مع الصرب الأرثوذكس ولكن لايبعد روسيا عن الغرب ومع ذلك فقد هاجمت الجماعات المحافظة والقومية ومن بينها عدد من أعضاء البرلمان الحكومة لانها لم تكن اكثر جدية فى تأييدها للصرب. ومع أوائل عام ١٩٩٣ كان عدة مئات من الروس يخدمون على مايبدو مع القوات الصربية وراجت تقارير عن وصول امدادات اسلحة روسية الى صربيا.

ومن ناحية أخرى وجهت الحكومات والجماعات الاسلامية انتقادات حادة الى الغرب لتخاذله فى الدفاع عن البوسنيين. وطلب الزعماء الايرانيون من المسلمين فى كافة الارجاء تقديم المساعدة للبوسنة وفى انتهاك لحظر السلاح الذى قررته الأمم المتحدة قدمت ايران الاسلحة والرجال الى البوسنيين وأرسلت الجماعات اللبنانية التى تساندها ايران فدائيين لتدريب وتنظيم القوات البوسنية. وفى عام ١٩٩٣ تردد أن نحو أربعة آلاف مسلم من أكثر من أربع وعشرين دولة اسلامية يقاتلون فى البوسنة. وشعرت حكومة العربية السعودية ودول أخرى تحت وطأة الضغوط المتزايدة من جانب

الجماعات الأصولية فى مجتمعاتها بمدى الحاجة الى تقديم دعم أكبر الى البوسنيين ومع نهاية عام ١٩٩٢ تردد أن العربية السعودية وفرت تمويلا ضخما لشراء الأسلحة والامدادات للبوسنيين ساهمت بقدر هام فى تعزيز قوتهم العسكرية فى مواجهة الصرب.

وفى الثلاثينات أثارت الحرب الأهلية الاسبانية تدخلات من جانب دول فاشية وشيوعية وديمقراطية. وفى التسعينات يثير الصراع اليوغسلافى تدخلات من جانب دول اسلامية، وارثوذكسية ومسيحية غربية.

ولم يمر هذا التوازى دون ملاحظة. «فالحرب فى البوسنة والهرسك قد اصبحت المعادل العاطفى للحرب ضد الفاشية فى الحرب الأهلية الاسبانية كما اشار صحفى سعودى. وقال «ان اولئك الذين يموتون هناك يعتبرون شهداء حاولوا نجدة اخوانهم المسلمين».

وستقع صراعات وأعمال عنف بين الدول والجماعات فى اطار نفس الحضارة ومع ذلك فالمرجح أن تكون تلك الصراعات أقل حدة وأقل احتمالا فى انتشارها عن تلك التى تقع بين حضارتين. إن الاشتراك فى حضارة واحدة يقلل من احتمال اندلاع عنف فى أوضاع

ربما تثير العنف فى مواضع أخرى ـ وفى عام ١٩٩١ و١٩٩٢ شعر الكثيرون بالانزعاج من احتمال اندلاع صراع عنيف بين روسيا واوكرانيا بسبب الاراضى ولاسيما شبه جزيرة القرم واسطول البحر الأسود والاسلحة النووية والقضايا الاقتصادية ومع ذلك وإذا كانت الحضارة هى التى يعول عليها فإن احتمال اندلاع عنف بين الأوكرانيين والروس ينبغى أن يكون احتمال ضعيف. فالدولتان سلافيتان ويعتنق شعبا ها المذهب الارثوذكسى وتربطهما علاقات وثيقة منذ قرون. واعتبارا من اوائل عام ١٩٩٣، ورغم كافة الاسباب التى تدعو الى وقوع صراع فقد تفاوض زعماء الدولتين بفعالية وخففوا حدة القضايا المثارة بين البلدين. وفى الوقت الذى يدور فيه قتال خطير بين المسلمين والمسيحيين فى المناطق اخرى فى الاتحاد السوفييتى السابق وكثير من التوتر وشئ من القتال بين المسيحيين الغربيين والارثوذكس فى دول البلطيق فلم تقع فعليا أى أعمال عنف بين الروس والاوكرانين.

وكان حشد الحضارة محدودا حتى الآن ولكنه اتجاه آخذ فى التنامى وينطوى بوضوح على احتمال الانتشار بقدر أكبر ومع

استمرار الصراعات فى منطقة الخليج والقوقاز والبوسنة فان مواقف الدول والانقسامات فيما بينها تتواجد بقدر متزايد على طول خطوطها الحضارية، ووجد السياسيون الشعبيون والزعماء الدينيون ووسائل الاعلام فى ذلك أداة فعالة لحشد تأييد واسع وممارسة ضغوط على الحكومات المترددة. وفى غضون السنوات القادمة ستكون الصراعات المحلية المرجح بقدر أكبر أن تتصاعد لتصبح حروباً كبرى هى تلك التى ستوجد على حدود الهوة الفاصلة بين الحضارات مثلما هو الحال فى البوسنة والقوقاز وستكون الحرب العالمية القادمة اذا ماوقعت حرب عالمية جديدة حربا بين الحضارات.

الغرب فى مواجهة الباقى

يتربع الغرب الآن فى علاقتة مع الحضارات الأخرى على ذروة غير عادية للقوة واختفت من الوجود القوى العظمى المناوئة له. ومن المتعذر تصور حدوث صراع عسكرى بين الدول الغربية كما أن القوة العسكرية الغربية تتمتع بوضع فذ وفريد وبغض النظر عن اليابان لايواجه الغرب أى تحد اقتصادى. فالغرب يهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية كما أنه يسيطر مع اليابان على المؤسسات الاقتصادية الدولية ويتم تسوية القضايا السياسية والأمنية الكونية بفعالية بادارة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فرنسا اما القضايا الاقتصادية الكونية فتتم معالجتها بادارة من امريكا والمانيا واليابان وهى دول تحتفظ جميعا بعلاقات وثيقة مع بعضها البعض مع استبعاد الدول الاصغر، وهى غير غربية الى حد كبير. والقرارات التى تتخذها فى مجلس الامن الدولى أو صندوق النقد الدولى والتى تعكس مصالح الغرب تطرح امام العالم على أنها انعكاس لرغبة المجتمع الدولى. وبات «اصطلاح المجتمع الدولى» هو الكلمة الجامعة المخففة التى تحل محل

«اصطلاح العالم الحر» لتضفى شرعية كونية على تصرفات تعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الاخرى[٤]. ومن خلال صندوق النقد الدولى والمؤسسات الاقتصادية الاخرى يروج الغرب مصالحه الاقتصادية ويفرض على الدول الأخرى السياسات الاقتصادية التى يعتقد أنها مناسبة. ولو اجرى اى اقتراع بين الشعوب غير الغربية فسوف يفوز صندوق النقد الولى بدون شك بتأييد وزراء المالية وقلة ضئيلة من افراد الشعب ولكنه سيحظى برفض كاسح من كل الآخرين تقريبا الذين سيتفقون مع وصف جورجى أرباتوف لمسئولى صندوق النقد الدولى بانهم «بلاشفة جدد يحبون مصادرة أموال الآخرين ويفرضون قواعد غربية وغير ديمقراطية للسلوك الاقتصادى والسياسى ويقيد الحرية الاقتصادية».

(٤) يدعى الزعماء الغربيون بثبات لا يكاد يتغير أنهم يتصرفون نيابة عن المجتمع الدولى وقد وقعت زله صغيرة أثناء الاعداد لحرب ففى حديث فى برنامج صباح الخير أمريكا فى ٢١ كانون الاول ديسمبر ١٩٩٠ اشار جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا الى الاجراءات التى يتخذهما الغرب ضد صدام حسين وسارع ميجور الى تصحيح نفسه واشار لاحقا الى المجتمع الدولى ومع ذلك فقد كان محقا عندما زل السانه.

واضفت الهيمنة الغربية على مجلس الأمن الدولى وعلى قراراته والتى لايعرقلها الا امتناع الصين عن التصويت بين الحين والأخر أضفت شرعية من الأمم المتحدة على استخدام الغرب للقوة لاخراج العراق من الكويت والقضاء على مابحوزته من أسلحة متقدمة وقدراته على انتاج مثل هذه الأسلحة كما اتاحت هذه الهيمنة اجراءا غير مسبوق حملت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجلس الأمن على مطالبة ليبيا بتسليم اثنين بشتبه فى أنهما مسئولان عن تفجير طائرة بان امريكان فى رحلتها رقم «١٠٣» ثم فرض عقوبات على ليبيا بعد رفضها الامتثال.. وبعد هزيمة اكبر جيش عربى لم يتردد الغرب فى القاء ثقله فى شتى أنحاء العالم العربى. ويستغل الغرب بالفعل المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لادارة العالم بطرق من شأنها الحفاظ على الهيمنة الغربية وحماية المصالح الغربية وترويج القيم السياسية والاقتصادية للغرب.

وهذه على الأقل هى الطريقة التى ينظر بها غير الغربيين الى العالم الجديد وهناك عنصر مهم من الحقيقة فى وجهة النظر هذه

وهكذا فإن التفاوت فى القوة والصراع للسيطرة على القوة العسكرية والاقتصادية والمؤسسية يعد أحد مصادر الصراع بين الغرب والحضارات الأخرى. وتمثل الاختلافات فى الثقافة أى فى القيم والمعتقدات الاساسية مصدرا ثانيا للصراع. وادعى فى اس نيابول بان الحضارة الغربية «حضارة عالمية» «تناسب الجميع» وظاهريا فقد تغلغل جانب كبير من الثقافة الغربية فى الحقيقة فى بقية انحاء العالم. ومع ذلك وعلى مستوى أكثر تأصيلا فإن المفاهيم الغربية تختلف اختلافا جوهريا عن المفاهيم السائدة فى الحضارات الأخرى. فالافكار الغربية عن الفردية والليبرالية والدستورية وحقوق الانسان والمساواة والحرية وحكم القانون والديمقراطية والسوق الحرة وفصل الكنيسة عن الدولة غالبا ماتجد لها صدى ضئيلا فى الثقافات الاسلامية والكونفوشية والهندوسية واليابانية والبوذية أو الارثوذكسية. وقد ولدت المساعى الغربية لترويج مثل هذه الأفكار بدلا من ذلك رد فعل مناهض «لإمبريالية حقوق الانسان «الى جانب اعاة تأكيد للقيم المحلية على نحو مايمكن رصده فى تأييد الأجيال الشابة فى الثقافات غير الغربية

للاصولية الدينية فالنظرية الخاصة عن امكانية وجود «حضارة عالمية» ليست سوى مجرد فكرة غربية تتناقض مباشرة مع خصوصية معظم المجتمعات الاسيوية وتأكيدها على مايميز الشخص عن الآخر. حقا لقد خلص المؤلف الذى وضع مراجعة لمائة دراسة مقارنة للقيم فى مجتمعات مختلفة الى أن «القيم الأكثر أهمية فى الغرب هى قيم أقل أهمية فى مختلف إنحاء العالم»[٥].

وفى عالم السياسة فان تلك الاختلافات تظهر بالطبع اكثر وضوحا فى مساعى الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى لحمل الشعوب الآخرى على اعتناق الافكار الغربية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان. وقد نشأت الحكومات الديمقراطية المعاصرة أصلا فى الغرب. وعندما نشأت فى مجتمعات غير غربية فقد كانت عادة نتاجا للاستعمار الغربى أو الفرض.

ويرجح أن يكون المحور الأساسى للسياسة الدولية مستقبلا وفقا

5 - HARRY C. TRANIS , THE NEW IORK TIMES, DEC25 199P.41 AND(CROSS- CULTURAL STUDIES OF INDIVIDUALISM AND COLLECT VDSM) NEBRASKA SUMPOSIUM ON MOTIVATION, VOL. 37. 1989, PP 41 - 133.

لعبارة كيشورى محبوبانى هو الصراع بين الغرب والباقى واستجابة الحضارات غير الغربية للقوة والقيم[٦] الغربية وبصفة عامة تأخذ تلك الاستجابات شكلا واحدا أو ثلاثة اشكال مجتمعة. وأكثر تلك الأشكال تطرفا يمكن للدول غير الغربية مثل بورما وكوريا الشمالية ان تحاول تبنى نهج العزلة لحماية مجتمعاتها من الاختراق أو «الفساد» الغربى وأن تختار فى الواقع عدم المشاركة فى المجتمع الدولى الذى يسيطر عليه الغرب. ومع ذلك فان كلفة هذا النهج كلفه باهظة وقليلة هى الدول هى التى سارت بمفردها. وثمة بديل ثان هو ركوب الموجة. فى نظرية العلاقات الدولية ويتمثل فى الاندماج فى الغرب وقبول قيمة ومؤسساته. أما البديل الثالث فهو محاولة اقامة «توازن» مع الغرب بتطوير القوى الاقتصاية والعسكرية، والتعاون مع المجتمعات غير الغربية الأخرى ضد الغرب مع الحفاظ على القيم والمؤسسات المحلية أى باختصار التحديث وليس التغريب.

6-KISHORE MAHTBUBAN (THE WEST AND THE REST) THE NATIONAL INTEREST SUMME 1992 PP.3 - 13 .

البلان الممزقة

فى المستقبل وكما يميز افراد الشعب أنفسهم بالحضارة فان البلدان التى تقطنها اعداد كبيرة للشعوب ذات الحضارات المختلفة كالاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا مرشحة للتفكك. وهناك بلدان اخرى تملك قسطا عادلا من التجانس الثقافى غير انها منقسمة حول ماإذا كان مجتمعها ينتمى الى حضارة أو أخرى. وهذه هى الدول الممزقة. ويرغب قادتها فى انتهاج استراتيجية. ركوب الموجة ودمج بلدانهم فى الغرب، ولكن تاريخ وثقافة وتقاليد بلدانهم يدرجها ضمن البلاد غير الغربية وتركيا خير وأوضح مثال على البلدان الممزقة. واتبع زعماء تركيا أواخر هذا القرن خطى كمال أتاتورك وصنّفوا بلدهم على أنها دولة عصرية علمانية وغربية. وربطوا تركيا بالغرب من خلال حلف شمال الاطلنطى واثناء حرب الخليج تقدموا بطلب للانضمام إلى المجموعة الأوربية، ومع ذلك وفى الوقت نفسه فقد عززت عناصر المجتمع التركى ظاهرة الصحوة الاسلامية ودفعت بأن تركيا أساسا مجتمع شرق أوسطى اسلامى بالاضافة الى ذلك وبينما حددت النخبة التركية بلدها بأنها مجتمع غربى فإن

النخبة الغربية ترفض هذا الطرح لتركيا. ولن تصبح تركيا عضواً في المجموعة الأوربية ويكمن السبب الحقيقي لهذا الرفض كما قال الرئيس التركي اوزال «لأننا مسلمون وهم مسيحيون. وهم لايفصحون عن ذلك». أما وقد رفضت تركيا خيار مكة وترفضها المجموعة الأوربية حاليا فإلى اين تتطلع تركيا اذن ربما تكون طشقتد هي الاجابة. فامام تركيا فرصة لأن تصبح زعيما لحضارة تركية تم احياؤها وتشمل سبع دول تمتد من حدود اليونان حتى الصين وتبذل تركيا بتشجيع من الغرب جهودا ضخمة لتنتزع هذا الكيان الجديد لنفسها.

وخلال العقد الماضي اضطلعت المكسيك بوضع مماثل الى حد ما لوضع تركيا. ومثلما تخلت تركيا عن معارضتها التاريخية لأوربا وحاولت الانضمام اليها فقد اوقفت المكسيك تنصيب نفسها كمعارض للولايات المتحدة وبدأت في محاكاة الولايات المتحدة والانضمام الى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ويعكف الزعماء المكسيكيون على مهمة ضخمة لاعادة تعريف الهوية المكسيكية وادخلوا اصلاحات اقتصادية اساسية ستؤدي حتما الى

حدوث تغيير سياسى اساسى. وفى عام ١٩٩١ قدم احد كبار مستشارى الرئيس كارلوس ساليناس دى جورتارى وصفا مطولا للتغيرات التى تقوم بها حكومة ساليناس. وعندما انتهى من وصفه قلت «ان هذا أكثر الأمور اثارة ويبدو لى أنكم تريدون أساسا تغيير المكسيك من بلد أمريكى لاتينى الى بلد امريكى شمالى» ونظر الى وقد أخذته المفاجأة هاتفا «تماما هذا هو بالتحديد مانحاول فعله ولكن بالطبع لاتستطيع مطلقا أن نعلن ذلك علانية». ويشير قوله إنه فى المكسيك مثلما فى تركيا هناك عناصر مهمة فى المجتمع تقاوم اعادة تحديد هوية الدولة. وفى تركيا كان على الزعماء ذوى التوجه الأوربى تقديم بعض الايماءتا للاسلام «كالعمرة التى قام بها اوزال فى مكة» وكذلك فى المكسيك تعين على الزعماء ذوى النزاعة الأمريكية الشمالية تقديم ايماءات لأولئك الذين يتمسكون بأن المكسيك بلد امريكى لاتينى «مؤتمر القمة الايبرو امريكى الذى عقد فى جوادالاريا».

وتاريخيا تعتبر تركيا هى أشد البلدان تمزقا. وبالنسبة للولايات المتحدة فان المكسيك هى أحدث بلد ممزق. وعالميا فإن أهم بلد ممزق

هو روسيا. فالتساؤل عما اذا كانت روسيا جزءا من الغرب ام انها زعيم لحضارة سلافية ارثوذكسية دائم التكرار فى التاريخ الروسى.

وقد حجب الانتصار الشيوعى فى روسيا هذه القضية حيث استورد أيديولوجية غربية وكيفها وفقا لظروف روسيا ثم تحدى الغرب باسم هذه الايديولوجية. وأغلقت الهيمنة الشيوعية باب الجدل التاريخى حول التغريب أو الطابع الروسى. ومع سقوط الشيوعية عاد الروس ليواجهوا السؤال مرة اخرى.

ويتبنى الرئيس يلتسين المبادئ والاهداف الغربية ويسعى الى جعل روسيا بلدا «طبيعيا» وجزءا من الغرب. وحتى الآن لاتزال النخبة الروسية والجماهير الروسية منقسمان حول هذه القضية، ومن بين اكثر المنشقين اعتدالا سيرجى ستاتكيفيتش ويدعى بأنه يتعين على روسيا رفض النهج «الاطلنطى» الذى سيؤدى بها «لأن تصبح دولة اوربية وأن تصبح حزءا من الاقتصاد الدولى بطريقة سريعة ومنظمة وان تصبح العضو الثامن لمجموعة السبع وتضع تأكيدا خاصا على المانيا والولايات المتحدة كعنصرين مهمين فى التحالف الاطلسى» وفى الوقت الذى يرفض فيه انتهاج سياسة

أوراسية فقط فان ستاتكسيفتشى يقول مع ذلك انه على روسيا ان تعطى الأولوية لحماية الروس فى البلدان الأخرى والتأكيد على علاقاتها التركية والاسلامية والقيام «باعادة توزيع ذات قيمة لمواردنا وخياراتنا وعلاقاتنا ومصالحنا لمصلحة اسيا فى الاتجاه الشرقى.

وينتقد معتنقوا هذا الرأى يلتسين لاخضاعه مصالح روسيا لمصالح الغرب ولخفض القدرات العسكرية الروسية واجراء اصلاحات سياسية واقتصادية بسبل تضر بالشعب الروسى والدال على هذا الاتجاه هو الشعبية الجديدة التى تحظى بها افكار بيترسافيتسكى الذى قال فى العشرينات ان روسيا حضارة أوراسية متفردة[٧]. ويعرب المنشقون الأشد تطرفا عن وجهات نظر قومية ومناهضة للغرب وللسامية تتسم بقدر أكثر حدة ويطالبون روسيا باعادة تطوير قوتها العسكرية. واقامة علاقات أوثق مع الصين والدول

7 - SERGED STANKEVICH (RUSSDAIN SEARCH OF DTSELF) THE NATINAL INTEREST, SUMMER 1992, PP47 - 51, DANDED SCHNEDDER, (A RUSSIAN MOVEME INT REJECTS WESTERN TDLT,) CHPISTDAN SXDENCE MONDTOR, FEB.5, 12 1993, PP. 5 -٦7 .

الاسلامية.والشعب الروسى ينقسم على نفسه تماما كالنخبة الروسية، وأشار استطلاع للرأى اجرى فى ربيع عام ١٩٩٢ فى روسيا الأوربية الى أن اربعين فى المائة من الرأى العام تتبنى توجهات ايجابية نحو الغرب بينما تبنت نسبة «٣٦» فى المائة اتجاهات سلبية نحو الغرب. وكما كانت طوال معظم فترات تاريخها باتت روسيا مع أوائل التسعينات بلدا ممزقا فى الحقيقة.

ولكى تعيد تحديد هويتها الحضارية يتعين على البلد الممزق أن يستوفى ثلاثة شروط. أولا يجب أن تكون نخبتها الاقتصادية والسياسية بصفة عامة مؤيدة بل ومتحمسة لهذا الاجراء.

ثانيا: أن يكون الرأى العام بها مستعدا لقبول اعادة التحديد.

ثالثا يتعين أن تكون الجماعات المهيمنة فى الحضارة المتلقية مستعدة لتتبنى هذا التحول. وتتوافر الشروط الثلاثة كلها الى حد كبير بالنسبة للمكسيك. ويتوفر الشرطان الأولان بقدر كبير فيما يتعلق بتركيا. ومن غير الواضح ماإذا كان اى منها يتوافر بالنسبة لاندماج روسيا فى الغرب، إن الصراع بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية ليس اولا صراعا بين ايديولوجيتين رغم

الاختلافات الرئيسية بينهما الا انهما تتشاطران ظاهريا أهداف نهائية فى الحرية والمساواة والرفاهية. أما روسيا التقليدية التسلطية القومية فيمكن أن تكون لها اهداف مختلفة وبوسع ديمقراطى غربى اجراء جدل فكرى مع ماركسى سوفيتى. ولكن من المستحيل عليه فعليا فعل ذلك مع روسى تقليدى. وإذا مارفض الروس الديمقراطية الليبرالية كما توقفوا عن التصرف كماركسيين وبدأوا التصرف كروس لاكغربيين حينئذ فإن العلاقات بين روسيا والغرب يمكن أن تصبح مرة أخرى متباعدة وتصادمية(٨).

(٨) أشار أوين هاريس الى أن استراليا تحاول على غيرحكمة من وجهة نظرة " أن تصبح على العكس بلدا ممزقا ورغم أنها عضو كامل العضوية ليس فى الغرب فحسب ولكن فى صلب الاستخبارات فى الغرب فإن زعماءها الحاليين يقترحون بالفعل ان يتم فصلها عن الغرب وأن تعيد تعريف نفسها كبلد اسيوى وأن تقيم علاقات اوثق مع جيرانها ويقولون أن مستقبل استراليا يكمن مع الاقتصاديات الدنياميكية فى شرق اسيا ولكن كما اشرت فان تعاونا اقتصاديا وثيقا يتطلب بالطبع قاعدة ثقافية مشتركة فضلا عن ذلك فمن غير المرجح أن يتوفر فى حالة استراليا اى من الشروط الثلاثة الضرورية لبلد ممزق للاندماج فى حضارة اخرى .

العلاقة الكونفوشية ـ الاسلامية

تتفاوت العراقيل امام البلدان غير الغربية للاندماج فى الغرب بقدر ملحوظ. فهذه العراقيل أقل بالنسبة لدول لأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية ـ وأكبر بالنسبة للدول الأرثوذكسية فى الاتحاد السوفييتى السابق. ولاتزال أعظم بالنسبة للمجتمعات الاسلامية والكونفوشية والهندوسية والبوذية. واقامت اليابان لنفسها وضعا فريدا كعضو منتسب للغرب فانها تنتمى للغرب فى بعض النواحى ولكنها لاتنتمى اليه فى جوانب مهمة. وتتنافس الدول التى لاتستطيع أولا ترغب فى الاندماج فى الغرب لاسباب تتعلق بالقوة أو الثقافة بتطوير قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وتفعل تلك البلدان ذلك بتطوير تنميتها المحلية وبالتعاون مع البلدان غير الغربية الأخرى. ولعل أهم ابرز اشكال هذا التعاون هو العلاقة الكونفوشية الاسلامية التى ظهرت لتتحدى المصالح والقيم والقوة الغربية..

وبلا استثناء تقريبا تقوم الدول الغربية بخفض قوتها العسكرية، وكذلك روسيا تحت قياة يلتسين ومع ذلك تعزز الصين وكوريا

الشمالية وعدد من دول الشرق الأوسط قدراتها العسكرية بشكل مهم. وتقوم هذه الدول بتعزيز قدراتها العسكرية عن طريق استيراد الاسلحة من مصادر غربية وغير غربية وبتطوير صناعات الاسلحة محليا وأحد النتائج هو ظهور مااسماه تشارلز كرادتها مر «دول السلاح» ودول السلاح هذه ليست دول غربية وثمة نتيجة أخرى تتمثل فى اعادة تعريف الحد من التسلح الذى هو مفهوم غربى بل هدف غربى ايضا وإبان الحرب الباردة كان هدف الحد من التسلح اساسا هو اقامة توازن عسكرى مستقر بين الولايات المتحدة وحلفائها وبين الاتحاد السوفييتى وحلفائه ـ أما فى عالم مابعد الحرب الباردة فان الهدف الاساسى للحد من التسلح هو منع المجتمعات غير الغربية من تطوير قدرات عسكرية يمكن أن تهدد المصالح الغربية. ويسعى الغرب الى تحقيق هذا الهدف عن طريق الاتفاقات الدولية والضغط الاقتصادى وفرض قيود على نقل الاسلحة وتكنولوجيا الاسلحة.

ويتركز الصراع بين الغترب والدول الاسلامية والكونفوشية بقدر كبير دون ان يقتصر عليها فى الاسلحة النووية والكيماوية

والبيولوجية والصواريخ الباليستية والوسائل المتقدمة الأخرى لاطلاقها وفى التوجيه والاستخبارات والقدرات الالكترونية الأخرى لتحقيق هذا الهدف ويروج الغرب لعدم الانتشار كقاعدة دولية ومعاهدات عدم الانتشار والتفتيش كادوات لتطبيق هذه القاعدة ويلوح الغرب بمجموعة من العقوبات ضد الذين يروجون لانتشار الاسلحة المتقدمة ويعرض بعض المنافع لمن يمتنع عن ذلك، ويتركز اهتمام الغرب بالطبع على الدول التى تعادى الغرب أو يحتمل ان تعاديه.

ومن ناحيتها تؤكد الدول غير الغربية حقها فى الحصول أو نشر أى أسلحة تعتقد أنها ضرورية لأمنها. لقد استوعبت تلك الدول تماما حقيقة رد وزير الدفاع الهندى عندما سئل عن الدرس الذى خرج به من حرب الخليج وقال: «عليكم الا تقاتلوا الولايات المتحدة مالم يكن بحوزتكم اسلحة نووية. وينظر الى الاسلحة النووية والكيماوية والصواريخ وربما بشكل خاطئ على أنها المعادل المحتمل للقوة التقليدية الغربية المتفوقة. والصين بالطبع تملك أسلحة نووية وباكستان والهند تملكان القدرة على نشرها ويبدو أن كوريا

الشمالية وايران والعراق والجزائر تحاول الحصول على الاسلحة النووية وقد اعلن مسئول ايرانى كبير انه يتعين على كل الدول الاسلامية الحصول على اسلحة نووية وفى عام ١٩٨٨ تردد أن الرئيس الايرانى اصدر أمرا يدعو الى تطوير «اسلحة هجومية ودفاعية كيماوية وبيولوجية وذرية».

والعامل المحورى المهم لتطوير القوات العسكرية المناهضة للغرب هو التوسع القوى للقدرة العسكرية للصين ووسائلها لخلق قوة عسكرية، وتزيد الصين مدعومة بتنمية اقتصادية مثيرة وبسرعة من انفاقها العسكرى وتمضى قدما بعزم فى تحديث قواتها المسلحة.وتشترى الصين اسلحة من دول الاتحاد السوفييتى السابق وتعكف على تطوير صواريخ طويلة المدى وفى عام ١٩٩٢ قامت باختبار لتفجير شحنة نووية قوتها واحد ميجا طن. كما تقوم بتطوير قدرات نظم الدفع وتحصل على تكنولوجيا التزود بالوقود فى الجو وتحاول شراء حاملة طائرات. ويثير تعزيز الصين لقدراتها العسكرية وتأكيد سيادتها على بحر الصين الجنوبى سباق تسلح اقليمى متعدد الأطراف فى شرق اسيا. وتعد الصين مصدرا رئيسيا

للاسلحة وتكنولوجيا الأسلحة. فقد صدرت مواد الى ليبيا والعراق يمكن استخدامها فى صنع الاسلحة النووية وغاز الاعصاب كما ساعدت الجزائر أيضا فى بناء مفاعل يناسب اجراء ابحاث على الاسلحة النووية وانتاجها وباعت الصين ايران تكنولوجيا نووية يعتقد مسئولون امريكيون أنه يمكن استخدامها فى صنع الاسلحة كما أنها شحنت على مايبدو مكونات صواريخ يبلغ مداها «٣٠٠» ميل لباكستان. وكان لدى كوريا الشمالية برنامج اسلحة نووية قيد التنفيذ منذ زمن كما باعت صواريخ متقدمة وتكنولوجيا الصواريخ الى سوريا وايران. ويأتى تدفق الاسلحة وتكنولوجيا الاسلحة عامة من شرق اسيا الى الشرق الأوسط! ومع ذلك فهناك بعض الحركة فى الاتجاه العكسى فقد حصلت الصين على صواريخ ستينجر من باكستان.

وهكذا فقد برز الى الوجود تعاون يهدف الى تعزيز حصول اعضائه على الاسلحة وتكنولوجيا الاسلحة التى تدعو الحاجة اليها لمواجهة القوة العسكرية للغرب وربما يكون هذا التعاون اولا يكون هو الأخير من نوعه. ومع ذلك ففى الوقت الراهن فإن واقع الحال كما

قال دافى هكوردى هو حلف تأييد متبادل «للمتمردين» يديره ناشرو الاسلحة ومؤيدوهم. وهكذا فان شكلا جديدا من التنافس التسليحى يحدث بين الدول الاسلامية الكونفوشية والغرب وفى سباق التسلح القديم كان كل جانب يطور اسلحته الخاصة لموازنة أو تحقيق التفوق على الجانب الآخر، أما فى هذا الشكل الجديد من التنافس التسليحى يطور كل جانب أسلحته ويحاول الجانب الآخر منع التوازن وأيضا الحد بل ومنع هذا التعزيز التسليحى مع خفض قدراته العسكرية الخاصة فى الوقت نفسه.

آثار على الغرب

لايدفع هذا المقال بأن الهويات الحضارية ستحل محل كل الهويات الحضارية الأخرى أو أن الدول القومية ستختفى أو أن كل حضارة ستصبح كيانا سياسيا واحدا متجانسا أو أن الجماعات داخل الحضارة الواحدة لن تتصارع بل وحتى تتقاتل مع بعضها البعض لقد ساقت هذه الدراسة افتراضات تقول بأن الاختلافات بين الحضارات اختلافات حقيقية وهامة وأن الوعى الحضارى أخذ فى التزايد، وأن الصراع بين الحضارات سيحل محل الصراع الايديولوجى وكافة الاشكال الاخرى للصراع كشكل كونى مهيمن للصراع. لقد كانت العلاقات الدولية تاريخيا لعبة تدار داخل الحضارة الغربية ولكن سيجرى بدرجة متزايدة تجريدها من طابعها الغربى وستصبح لعبة تكون فيها الحضارات غير الغربية قوى فاعلة لامجرد موضوع للفعل. وعلى الارجح ستتطور مؤسسات اقتصادية وسياسة أمنية دولية ناجحة داخل الحضارات لاعبر الحضارات، وستكون الصراعات بين الجماعات المنتمية الى حضارات مختلفة أكثر تكرارا وأكثر شدة عنفا عن تلك الصراعات التى ستندلع بين

الجماعات المنتمية الى حضارة واحدة، وستكون الصراعات العنيفة بين الجماعات المنتمية الى حضارات مختلفة هى المصدر الأكثر خطراً أو رجحانا للتصعيد الذى يمكن أن يؤدى الى اندلاع حروب عالمية، وسيتمثل المحور الأسمى للسياسة الدولية فى العلاقات بين «الغرب والباقى» وتحاول النخب فى بعض الدول غير الغربية الممزقة جعل بلادها جزءاً من الغرب ولكن فى معظم الحالات تواجه عقبات كبرى لانجاز هذا الهدف. وستكون بؤرة الصاراع الاساسية فى المستقبل القريب بين الغرب وعدد من الدول الاسلامية ـ الكونفوشية.

ولا تبغى هذه الدراسة الدفاع عن الرغبة فى حدوث صراعات بين الحضارات. بل تهدف الى توضيح افتراضات نظرية لما قد يكون عليه المستقبل. ومع ذلك فإذا كانت هذه الافتراضات افتراضات معقولة فمن الضرورى دراسة اثارها على السياسة الغربية ويجب تقسيم تلك الاثار بين ميزات قصيرة الأجل والتكيف طويل الأجل وعلى المدى القصير فمن الواضح أنه فى مصلحة الغرب الترويج لتعاون ووحدة اكبر داخل حضارته وخاصة بين الجناحين الاوربى

والأمـريكي الشـمـالى والعـمـل على دمج مـجـتـمـعـات شـرق اوربا وأمريكا اللاتينيـة التى تتـقـارب ثقافاتهـا مع الثقافـة الغـربيـة فى الغـرب، وتعزيز والحفاظ على علاقات تعاون مع روسيـا واليابان، ومنع تصعيد الصراعات المحلية داخل الحضارة الواحدة لتتحول الى حروب كبـرى بين الحضارات، والحـد من تعزيز والتوسع فى القدرة العسكرية للدول الاسلامية والكونفوشيـة، وتخفيف خفض القدرات العسكريـة الغربية والحفاظ على التفوق العسكرى فى شرق وجنوب غرب اسيا ، واستغلال الاختلافات والصراعات بين الدول الاسلاميـة والكونفـوشيـة، وتأييـد الجمـاعـات المنتـمـيـة الى حضـارات أخرى متعاطفة مع القيم والمصالح الغربيـة.وتقوية المؤسسات الدولية التى تعكس وتضـفى شـرعـيـة عـلى المصـالح والقـيم الغـربيـة والتـرويج لمشاركة الدول غير الغربية فى تلك المؤسسات.

وعلى المدى الطويل سيتقتضى الأمر اللجوء الى تدابير اخرى. فالحضارة الغربية حضارة غربية ومعاصرة ولم تحاول الحضارات غير الغربية الوصول الى العصرية دون المرور بالمرحلة الغربية. وحتى الآن لم تنجح فى هذا المسعى تماما سو ى اليابان.. ولن تكف الحضارات

غير الغربية عن مواصلة المحاولة للحصول على الثروة والتكنولوجيا والآلات والاسلحة التى تتسم بالعصرية. وستحاول أيضا تكييف هذه العصرية مع قيمها وثقافتها التقليدية وستزداد قوتها العسكرية والاقتصادية المتصلة بالغرب. ولذا سيتعين على الغرب بدرجة متزايدة التكيف ليس مع الحضارة غير الغربية المعاصرة التى تقترب قوتها من الغرب بل مع تلك التى تختلف قيمها ومصالحها بقدر هام مع الغرب. وسيتطلب هذا من الغرب ان يحتفظ بالقوة العسكرية والاقتصادية اللازمة لحماية مصالحه فى علاقته مع تلك الحضارات. ومع ذلك يتطلب هذا أيضا من الغرب الوصول الى فهم أكثر عمقا للمنطلقات الدينية والفلسفية الاساسية للحضارات الأخرى والطرق التى ينظر بها اصحاب تلك الحضارات الى مصالحهم.. وسيتطلب ايضا بذل مساعى لتحديد عناصر الشراكة بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى. وفى المستقبل لن تكون هناك حضارة عالمية بل عالم ذو حضارات مختلفة سيتعين على كل منها أن تتعلم كيف تتعايش مع الحضارات الأخرى.

تحدى الأسلام المتشدد
بقلم چوديث ميلر

چوديث ميلر كاتبة بصحيفة نيويورك تايمز غير أنها متفرغة للكتابة الآن. والسيدة ميلر زميل مؤسسة صندوق القرن العشرين حيث تعكف على وضع كتاب عن العرب والإسلام.

صيحة معركة جديدة للأسلام

فى شهر نيسان أبريل ١٩٩١ عُقِد مؤتمر غير عادى فى العاصمة السودانية الخرطوم وعلى مدى أربعة أيام إجتمع عدد من كبار المفكرين والسياسين المسلمين يمثلون ٥٥ دولة لوضع أستراتيچية مشتركة لإقامة الدولة الإسلامية فى دولهم. وكان المؤتمر حوتاً إسلامياً ذاخراً بالنجوم.

ومن بين المشاركين فى المؤتمر راشد الغنوشى زعيم حركة النهضة والمتحدث بأسمها والمقيم فى المنفى.وحركة النهضة هى حركة المعارضة الإسلامية فى تونس. وإبراهيم شكرى*وقلب الدين حكمتيار الزعيم المتشدد لفصيل الحزب الإسلامى الأصولى فى أفغانستان وعباسى مدنى أحد زعيمى الجهة الإسلامية للأنقاذ القوية فى الجزائر وبالطبع وفد رفيع المستوى من جمهورية إيران الإسلامية وشاركت فى المؤتمر أيضاً شخصيات يسارية وقومية عربية مثل چورج حبش الزعيم المسيحى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العلمانية المتشددة. وكان مضيف المؤتمر هو حسن الترابى مرشد وملهم الحكومة العسكرية بالسودان الذى أشرف على مسعى إعداد خطة عمل لتحدى «جبروت الغرب».

ووافق المؤتمر فى ختام أعماله على بيان أكد أنه «مهما بلغت قوة أمريكا والغرب» بعد حرب الخليج فإن «الله أقوى وأعظم». وأمتدح البيان على سبيل النفاق الليبرالية والديمقراطية مؤكداً على أنها «لا تتعارض» مع الشورى. كما أن التعددية السياسية أمر طيب شرط ألا تكون «غير محدودة» وأن تكون أمر ثانوياً بالنسبة للحاجة إلى «الوحدة والشورى». كما أنه التعاون مع الغرب والحكومات غير الإسلامية القائمة مباح إذا ما أستندت هذه المبادلات على مبادئ أكثر إنصافاً. وقال البيان «إن الأنظمة الطيبة ستستفيد من الإرادة الشعبية». وبقراءة البيان حتى نهايته تتضح الرسالة التى يود المؤتمر التأكيد عليها وهى أنه فى حرب الإسلام ضد الغرب والنضال لإقامة دول إسلامية فى الداخل فإن الغاية تبرر الوسيلة.

ولم يحظ المؤتمر بأى إهتمام تقريباً فى الصحافة الغربية. لكن الكثيرين أعتبروا المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى كما يطلق عليه بأنه حدث هام. فالمؤتمر يعتبر أول مسعى جاد تبذله دولة تعلن صراحة أنها دولة إسلامية لتحدد مع شخصيات بارزة أخرى فى

الحركة رؤيتها للنظام العالمى الجديد وأستراتيچية إقامته وأحرز المؤتمر تقدماً أيضاً بإتجاه هدف الترابى المعلن منذ أمد طويل بتجاوز الصدع التاريخى بين الدول الإسلامية السنية كالسودان وبين دولة إسلامية شيعية كإيران سعياً لأنهاء العداء التاريخى المرير الذى فصل جناحى الإسلام منذ القرن السابع. وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم المؤتمر فى صهر الحركات القومية العربية العلمانية السابقة - التى هيمنت على هدى خمسين عاماً على السياسة العربية فى الكفاح المناهض للأستعمار من أجل الحصول على الأستقلال وإقامة الدولة مع الجماعات الأكثر جاذبية ونفوذاً متزايد تلك الجماعات التى ترفع لواء الخطاب الإسلامى الجديد.

ماذا يتعين عمله؟

إذن كيف يجب على الولايات المتحدةر وإدارتها الجديدة أن تنظر إلى أكتساح الإسلام المتشدد للشرق الأوسط؟ كيف يتعين أن يكون رد الأمريكيين؟ ماذا يجب فعله إذا كان هناك ما يمكن فعله تجاه هذا الإكتساح؟

إن مؤتمر الخرطوم ليس إلا مجرد مثال للقوة المتصاعدة للإسلام المتشدد. ومنذ قيام الثورة الإسلامية التى قادها الراحل أية الله روح الله الخمينى وأطاحت بالشاه عام ١٩٧٩ ووصول الإسلاميين المتشددين إلى السلطة لم تظهر حكومة تعلن أنها إسلامية إلا فى السودان الذى يعانى الفقر والعزلة. ولكن فى كل مكان تجاهد حكومات عربية لاحتواء الضغوط الإسلامية وللرد على الرغبة العارمة على نطاق واسع بين مواطنى دولها «لأسلمة» الحكومة والمجتمع بقدر أكبر، وحتى فى الدول التى يوجد فيها إحتمال ضئيل بأن تتولى القوى الإسلامية الحكم فى المستقبل القريب بات الإسلام يشكل مفردات الحياه كما أنه غير لغة السياسة وأضفى أبعادا أصولية على الثقافة القومية والتقاليد العرقية الموروثة منذ أمد بعيد.

ويرى عدد قليل من المحللين الجادين لقضية الإسلام المتشدد أو الأصولية الإسلامية وهى أصطلاح متسعارمن البروتستانتيه الأمريكية لوصف الظاهرة «أن الجماعات الإسلامية المتطرفة تشكل خطراً داهماً . ولا تزال قلة ترى أو تقول إنه يتعين النظر إلى

الإسلام «كخطر أخضر» كبديل محتمل ذاتى التدمير للتنافس بين الشرق والغرب. ويدرك المحللون المتمرسون أن الأسلام المتشدد نقيض تام شأنهم فى ذلك شأن العرب أنفسهم والدول التى يكتسحها الإسلام المتشدد. ويقرون بأن جوهر الإسلام لا يتناقض مع الحداثة: فالإثنان يتعايشان بشكل طيب فى المجتمعات الإسلامية الممتدة من إندونيسيا إلى البوسنة.

ولا يعتقد معظم خصوم الأصولية أن مؤتمر الخرطوم والجهود الأخرى التى يبذلها الإسلاميون لتعزيز التعاون يتعين إعتبارها «خمينية» جديدة وهى مؤامرة كبرى تتزعمها إيران والسودان.

ومع ذلك فإن الإسلام المتشدد الموجود على ذرى مجتمعات الشرق الأوسط قد خلق مزيجاً قابلاً للإشتعال. ولا يسع أولئك الذين يعتقدون فى حقوق الإنسان عالمياً (وحقوق المرأة بشكل خاص) وفى الحكومات الديمقراطية والتسامح والتعددية السياسية والسلام بين العرب وإسرائيل الشعور بالأرتياح تجاه تزايد قوة الحركات الإسلامية المتشددة فى معظم دول الشرق الأوسط أو تجاه تزايد وتشعب العلاقات بين تلك الحركات وإيران والسودان. وعلى

الحكومات الغربية أن تشعر بقلق من تلك الحركات والأكثر أهمية عليها أن تعارض تلك الحركات. وعلى الرغم من التزامهم الشفهى بالديمقراطية والتعددية فإن كل الإسلاميين المتشددين يعارضون كليهما فعلياً ويظل هؤلاء الإسلاميون والمرجح أن يستمروا على مناهضتهم للغرب ومناهضتهم للأمريكيين ومناهضتهم للإسرائيليين.

وبدا أن إدارة بوش كانت تعى ذلك الأمر. غير إن هذا الأعتراف لم يُقَرْر له أن يتجسد له مطلقاً فى سياستها. فقد حاولت الإدارة أن تضع تمييزاً بين الإسلاميين الأخبار والإسلاميين الإشرار وأنتهى بها الحال إلى تقديم رد مراوغ للتحدى الذى يفرضه الإسلام المتشدد. وفى حزيران يونيو ١٩٩٢ كشفت إدوارد جيرجيان الذى واصل مهام منصبه كمساعد لوزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا فى إدارة كلينتون كشف ولكن متأخرا عن سياسة أمريكا تجاه الإسلام فى خطاب شهير ألقاه فى واشنطن وبات يُعْرف بأسم إعلان «ميرديان بان هاوس». وقال جيرجيان إن أمريكا ليست ضد الإسلام «وهو أحد الديانات الكبرى فى العالم تلك القوة

الحضارية التاريخية التى أثرت وأثْرتْ ثقافتنا مع قوى أخرى». وأضاف أن أمريكا ليست ضد الإسلاميين أو كما قال «المؤمنين الذى يعيشون فى بلدان أخرى ويولون تأكيداً جديداً للمبادئ الإسلامية». لكن واشنطن تعارض أولئك الذين يستخدمون الدين ستاراً للتطرف والعنف.

وخلص جيرجيان ببساطة إلى أن «الدين لا يشكل معياراً حاسماً إن سلباً أو إيجاباً فى تحديد طبيعة أو نوعية علاقاتنا مع الدول الأخرى. إن خلافنا مع التطرف والعنف والقهر واللاتسامح والترويع والإكراه والإرهاب المقترن به غالباً».

ومثل هذا التميز الذى أورده جيرجيان مفيد سياسياً للإدارة الأمريكية. فقد مكن واشنطن من ناحية من نبذ أى جماعة إسلامية تتبنى العنف وتتحرى أنظمة تريدها الولايات المتحدة أو هى فى حاجة للتعامل معها كمصر والعربية السعودية ومقاومة الحكومتين الإسلاميتين المناهضتين لأمريكا وتتوليان السلطة فى إيران والسودان من ناحية أخرى وينطبق عليهما معيار - جيرجيان بتبنى العنف والقهر واللاتسامح ويقدم الإعلان تبرير للدعم الأمريكى

للجماعات الإسلامية «الطيبة» التى سعت للإطاحة بالدول الشيوعية أو الإستبدادية «كجماعات المجاهدين فى أفغانستان ومجاهدى خلق تلك الجماعة الإسلامية المتشددة التى تقاتل إيران ليس فقط من داخل العراق بل أيضاً من واشنطن».

وتحدى عدد قليل من المحللين الحكمة وراء تأييد أمريكا لتلك الجماعات الإسلامية الطيبة. فقد حذروا دون جدوى ولكن برؤية واعية من أن تلك الفصائل الإسلامية التى ساندها الغرب فى قتالها ضد نظام كابول ستجعل الأفغان يتحسرون فى نهاية الأمر على الأيام الخوالى للرئيس نجيب الله. كما وصف أخرون المجاهدين الذى تسامحت أمريكا معهم بل أيدتهم تأييداً صريحاً بأنهم «الخمير الحمر الإسلاميون».

ورغم مثل تلك التحفظات فإن سياسة إدارة بوش بدت مستقيمة. فإن الولايات المتحدة تعارض بالطبع جماعات كفصيل حركة المقاومة الإسلامية حماس الذى يتبنى العنف، وحزب الله الذى تدعمه إيران فى لبنان والفصائل الأربعة المنقسمة للجهاد الإسلامى وجميعها تتبنى العنف والإرهاب و «الجهاد» للإطاحة بالمسلمين

الذى يشكلون «حكومات غير إسلامية» تقمع العرب فى إسرائيل والإردن ولبنان ومصر.

ولكن كيف تنظر واشنطن إلى الجماعات الإسلامية التى تعهدت بإقامة حكم ديمقراطى وبإحترام حقوق الإنسان والتعددية؟ وبصفة خاصة كيف ستنظر واشنطن إلى جماعات مثل «الأخوان المسلمون» فى مصر والأردن وحركة النهضة التى يتزعمها الغنوشي فى تونس والجهة الإسلامية للأنقاذ فى الجزائر وطالما تعهدت كلها مراراً بإقامة حكومات إسلامية وفقاً للقواعد الديمقراطية؟

وفى أحد مواضع إعلان جيرجيان أوضح المسئول الأمريكى أن ماتريده الولايات المتحدة لدول الشرق الأوسط هو توسيع المشاركة السياسية فى مجتماعتها. وأضاف فى الوقت نفسه فإن واشنطن ستعارض سعى تلك الجماعات لأستغلال العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة بهدف كشف العملية برمتها للأستحواذ على السلطة والهيمنة السياسية. وقال «فى الوقت الذى نعتنق مبدأ صوت واحد للشخص الواحد، فإننا لا نؤيد فكرة صوت واحد للشخص الواحد مرة واحدة».

ولكن كيف ستعرف واشنطن الجماعات الإسلامية الملتزمة ألتزاماً حقيقياً بالمبادئ الديمقراطية والتعايش السلمى مع الأقليات والنساء فى دولها ومع الغرب؟ وعند هذه النقطة التزم الإعلان بصمت دبلوماسي. وعلق دبلوماسى أمريكى ساخراً قائلاً «سوف نعرفهم عندما نراهم». غير أن عزوف واشنطن عن تحديد معيارها ما هو إلا مراوغة متعمدة.

ولا تعد حماس والجهاد الإسلامى أقوى الجماعات الإسلامية فى الشرق الأوسط الآن فرغم أن بوسعهما ممارسة القتل والإرهاب فليس من المرجح أن تصلا إلى السلطة وتتوليا الحكم. وفى الحقيقة فإن القوى الإسلامية الأكثر رهبة هى جماعات مثل الجبهة الإسلامية للأنقاذ و «الأخوان المسلمون» التى تمتلك جميعاً شبكات ضخمة من الجميعات الخيرية والمستوصفات الطبية والمستشفيات والمدارس والمساجد وتعتنق معظم تلك الجماعات المبادئ الديمقراطية نظرياً. وشارك بعضها طواعية وحقق «معظمها تجاها لا بأس به» فى الإنتخابات وفى التجارب الديمقراطية الأخرى التى تجريها معظم دول الشرق الأوسط التى تتعرض لضغوط داخلية مطالبة بقدر أكبر

من «أسلمة» الحكومة بسبب الأخفاق فى تحقيق أنتعاش إقتصادى وذلك.

بالإضافة إلى الضغوط التى يمارسها الغرب لتحرير أنظمتها الأستبدادية.

هل هم رجال دين فى ثياب مدنية؟

لماذا ينبغى الشك فى اخلاص التزام الاسلاميين بالحقيقه والعدالة والطريق الديمقراطى يكمن سبب الاجابة باختصار فى التاريخ العربى والاسلامى وطبيعه وتطور تلك الجماعات.

ولنأخذ على سبيل المثال نموذجا واحدا هو الجبهة الاسلامية للانقاذ .ففى الجزائر فازت الجبهة فى انتخابات تعددية فى الانتخابات العامة التى اجريت فى كانون الاول ديسمبر ١٩٩١ غير ان انقلابا عسكريا حرمها من الفوز وتشكلت حكومة طوارئ قررت حظر نشاط الجبهه وطاردت انصارها دون هوادة منذ ذلك الحين.

وخلال الانتخابات البرلمانية تحدث زعماء الجبهة بلغتين. فقد عرضوا على الفقراء والمحرومين فى الجزائر شعارات روحية غامضة

والأهم عرض الخلاص الاقتصادى عن طريق الاسلام أما بالنسبة للصحافة الغربية والطبقة الوسطى المتفرنسة والمحبطة سياسيا فقد قدم زعماء الجبهة ضمانات عن إيمانهم بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وقبل الجولة الاولى للانتخابات كان عدد من زعماء الجبهة حريصون على التأكيد على نواياهم الديمقراطية ..

ولكن سرعان ماتغيرت لهجتهم وخطابهم بشكل مفاجئ بعد الاداء الجيد فى الجولة الاولى أن الجبهة أنها تتجه نحو تحقيق أغلبية برلمانية كاسحة بعد الجولة الثانية من التصويت . وعندئذ فقط مالبث زعماء الجبهة المفترض أنهم من المعتدلين أن عادوا للتأكيد على شعارهم السابق «لاقانون ولادستور لكن شريعة الله والقرآن» ومع أن هذه اللغة المزدوجة لاتبرر بالتأكيد ألغاء الانتخابات ولاماتلاها من قمع فإنها تثير تساؤلات حول ماكانت ستفعله الجبهة لوقدر لها أن تصل الى السلطة.

ووقعت أحداث مماثلة فى السودان. فقد وصل الاسلام الى السلطة ليس عن طريق صناديق الاقتراع ولكن فى انقلاب عسكرى. ويردد زعماء السودان الآن المبادئ والقيم التى يرددها رائد الحركة

الاسلامية حسن الترابى هذا القانونى الذى تلقى تعليمه فى الغرب ويتحدث ثلاث لغات أجنبية. ونظريا فمن العسير العثور على موطن زلل للترابى. فإنه يؤيد «التحرير الاسلامى للمرأة ويحترم الكرامة والملكية الفردية » ويقول ان الإسلام لايقر القهر. ولكن واقع الحياة فى دولته الاسلامية الجديدة يَجُبُ هذه الاراء والضمانات، فمنذ وصولها الى السلطة قررت الحكومة العسكرية إلغاء حرية التجمع والصحافة وحظرت كافة الاحزاب غير الاسلامية وأجبرت المرأة على ارتداء الزى الاسلامى والإفقدت وظيفتها كما قامت وفقا لمنظمه العفو الدولية ومنظمات اخرى لحقوق الانسان بتعذيب المشتبه فى أنهم من الخارجين عن الدين والمنشقين السياسيين الاخرين فى ما يسميه السودانيون «بيوت الاشباح» المنتشرة فى أنحاء العاصمة السودانية الخرطوم.

وتدهورت أورضاع الأقليات الى حد كبير. واتهم الاساقفة الكاثوليك الحكومة السودانية بشن الجهاد ضد المسيحين السودانيين، الذين يمثلون نسبة عشرة فى المائه على الاقل من عدد السكان ومعتنقى الديانات الافريقية. وأعيد تطبيق الشريعة

الاسلامية بقوة جديدة ومن الشائع جلد النسوة اللاتى ترتدين ثيابا غير محتشمة. وهناك عقوبات جديدة أخرى مثل قطع يد السارق ورجم الزناة كما تبيح الشريعة الاسلامية ،الصلب ايضا.

وايران نموذج آخر غالبا مايساق للتدليل على «البراجماتية» الاسلامية والتحديث المتصاعد. ففى الوقت الذى تسمح فيه طهران بقدر أكبر من حرية الجدل والمشاركة السياسية عما كان قائما فترة حكم الشاه وبالقطع أكبر مما هو مسموح به فى معظم الدول العربية. فلامجال للسماح بالمشاركة لأى فرد أوجماعة تشكك فى المبادئ الاساسية للثورة الاسلامية أو الحكم الثيوقراطى. وفى الوقت الذى تتودد فيه ايران فى يأس للاستثمارات والمساعدات الغربية للنهوض من كبوة تجربتها الاقتصادية الاسلامية الفاشلة فإنها لاتزال مع ذلك نظريا وإلى حد حقيقي يما معادية للغرب والولايات المتحدة بشكل خاص. وأخير فإن رفضها العدول عن الفتوى المخزية أو «المكافأة مقابل الرأس» الصادرة ضد سلمان رشدى لتأليفه روايته «آيات شيطانية» يزعم آنها مؤلف يتضمن تجديفاً فى الاسلام أمر يعكس بقوة أكثر من أى عمل اخر لوحده استخفاف ايران الكامل بحقوق

الانسان الاساسية وبالقانون الدولى. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز فى افتتاحيتها تقول «ان القتل ليس شكلا مقبولا لانتقاد الإدب».

ويؤكد جون اسبوسيتو الذى عكف على دراسة الجماعات الاسلامية لفتره طويلة إنه ينبغى على الغرب يصنف الاسلاميين على أنهم منبوذين لأن المساعى الأولية لخلق كيانات وحركات اسلامية مستنيرة فى الشرق الاوسط لم تكلل بالنجاح فالاسلاميون المتسامحون المعتدلون فى المستقبل يملكون مفتاح أحداث تغير تقدمى فى منطقة طالما قاومت التغير باصرار حتى الان. لكن هذه الحجة ستكون أكثر إقناعا لو أن أحد هؤلاء الزعماء الجدد المستنيرين ظاهريا أبدى استعداده لينبذ علانية فتوى إهدار دم رشدى اوحتى مايحدث فى ايران اوالسودان باسم الاسلام. وحتى الآن لم يفعل ذلك سوى القلة. وحتى زعيم «الاخوان المسلمون» التى تبدو وديعة ملتزمة بالقانون مقارنة بنظيراتها الاسلامية «التى أدت هجماتها الارهابية على السياح الى تقليص عائدات مصر من أكبر مواردها من النقد الاجنبى» فإنه غير مستعد لانتقاد الكثير من التجاوزات الاسلامية أوتحدى الاصولية المتطرفة. ففى حديث نشر

العام الماضى١٩٩٢ على سبيل المثال قال المتحدث باسم جماعة «الاخوان المسلمون» اذا كان لمصر أن تصبح دولة اسلامية فينبغى تحريم الخمر بل وربما إعاده النظر فى اتفاقات كامب ديفيد المبرمة مع اسرائيل.

وربما يتطور اسلام سياسى جديد اكثر اعتدالا ويضرب بجذوره فى المنطقة. ولكن الكثيرين يعتقدون انه من غير المرجح حدوث هذا الأمر وقال أبوسيد وهو معلم سودانى «ان الاسلام هو لغة المعارضة اليوم. ولجذب الشباب ينبغى على الاسلام ان يكون شرسا ومتشددا ومعارضا للنظام القائم وهكذا فإن الحديث عن اسلام سياسى معتدل ينطوى على تضارب اصطلاحى».

ويقول محللون أخرون مثل مارتين كرامر المدير المشارك بمركز موشى ديان بجامعة تل أبيب إن جماعات الاسلام المتشدد لايمكن بطبيعتها ان تكون ديمقراطية أوتعددية أو تعتنق قيمة المساواة أوموالية للغرب. وفى مقال تعليقى أشار كرامر الى ان الشريعة الاسلامية غير وضعية بل هى وجهى الهى . وهكذا فإنها قانون لايجوز إصلاحه أوالغاؤه أو تعديله. وأشار كرامر إلى أنه رغم أنها

لاتتجاوز شيئا من إعادة التفسير إلا أنها لاتتسم بمرونة لانهائية. ويواصل كرامر قائلا أن هذه الشريعة تتعارض كلية مع الميثاق العالمى لحقوق الانسان الذى يكفل الى جانب أمور أخرى حرية الدين والعقيدة وكليهما مقيد فى الشريعة الاسلامية. وفى الوقت الذى أظهر فيه الاسلام عبر القرون تسامحا جياشا تجاه الاقليات كما اظهر تنوعا يفوق المسيحية «فالصراع الطائفى والأضطهاد الدينى لايقاس ولايكاد يقارن فى كثافته مع عمليات الاضطهاد الكبرى التى شهدتها المسيحية» فإن الاقليات فى ظل الشريعة الاسلامية حصلت على وضع الحماية لا المساواة.

وقال بيرنارد لويس المؤرخ البارز لمنطقه الشرق الاوسط فى مقال نشر فى مجلة اتلانتيك الشهرية ان طبيعة وتاريخ الاسلام والعلاقة بين الاسلام والسلطة الزمنية لايجعل من الديمقراطية الليبرالية والاسلام رفيقين طبيعيين ويوضح ان تاريخ الاسلام عبر العصور إتسم بغياب أى إعتراف قانونى بالشخصية الاعتبارية التى تمثل جوهر المؤسسات التمثيلية المتجسدة فى القانون الرومانى ويقول لويس إن الدولة الاسلامية دولة ثيموقراطية من حيث المبدأ فهى

ليست دولة بالمفهوم الغربي تحكمها الكنيسة ورجال الدين فكليهما لايوجد فى العالم الاسلامى ولكن بالمعنى الحرفى دولة يحكمها الله » وهكذا فإن المسلمين الاتقياء يعتقدون فى شرعية السلطة التى تستمد مرجعيتها من الله وحده. ولأن الحاكم يستمد سلطته من الله ومن الشريعة لامن الشعب فإن تحدى السلطة يرقى الى حد تحدى الله. ويخلص لويس إلى ان «العصيان خطيئة مثلما هو جريمة» وعلى مثل تلك الخلفية كانت الاوتوقراطية هى القاعدة كما ان أفكارا مثل التعددية والنقد الذاتى والاختلاف وكلها تشكل ملامح جوهرية للديمقراطية الليبرالية تواجه معركة شاقه ان لم تكن مستعصية للفوز بقبول ثقافى واسع النطاق.

دعم حقوق الإنسان لا الانتخابات

إن سجل الولايات المتحدة فى مساندة حكومات اتوقراطية متسلطة فى الشرق الاوسط تحقيقاالمصالح قومية ضيقة قد يجعل من غير الملائم الان بالنسبة لواشنطن التذرع بحقوق الانسان والقلق على الديمقراطية لمعارضة الحركات الاسلامية الشعبية التى ربما

تكون هى الطريق الوحيد للاطاحة بالحكومات القادمة. لكن الادعاء بأن أمريكا طالما ساندت لفترة طويلة جدا حكومات أتوقراطية قمعية فى الشرق الاوسط لأنها موالية للغرب لايبرر (لأن تأييد بدائل اسلامية هى يقينا مناهضة للغرب لالشئ إلا لأنها ليست هى النظام الحالى أو الشيطان الذى نعرفه.

وعلى المسؤولين الامريكيين الذين يعكفون على صياغة سياسات جديدة تجاه الاسلام والعرب أن تساورهم الشكوك حيال أولئك الذين يسعون لتحرير العرب بالاسلام. فاولا. عليهم ادراك انه مهما كررت الجماعات الاسلامية وبحماس التزامها بالتعددية والديمقراطية فإن أيديولوجياتها وعهودها وخطاباتها وإعلاناتها المنشورة وأحاديثها لاسيما بالعربية يبدو أنها تضع تلك الإلتزامات فى تنافر مع اهدافها المحددة باقامة مجتمعات وفقا للشريعة الاسلامية والقيم الاسلامية. لقد تعلم كثير من الشرق أوسطيين والاسلاميين بشكل خاص تملق الغرب «ويضللون أنصارهم المحتملين وكثير منهم يتوق لإقامة الديمقراطية وتوسيع قاعدة التعبير السياسى وإنهاء القمع السياسى» بتلاعبهم بالفاظ الديمقراطية.

علاوة على ذلك فإن معظم الاسلاميين والعرب في الوقت الراهن يفسرون الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية وهناك إغفال شبه تام لحقوق الأقليات هذا المكون الجوهري للديمقراطية الليبرالية. ويؤكد الاسلاميون أنه إذا، كانت الأغلبية تريد إقامه دولة إسلامية حينئذ فإنه علي الأقلية أو الأقليات سواء أكانت دينية أو عرقية أو نسوية أن تستسلم أو تصمت أو تواجه سوء المصير.

ومع البدء في تطبيق نهج سياستها الخارجية فمن المرجح أن تشعر إدارة كلينتون بالألتزام بتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط ويجب عليها الاعتراف مع ذلك بأن دعم الانتخابات الحرة فورا من المرجح أن يؤدي إلي قوت الجماعات الاسلامية التي لا تلتزم الديمقراطية بأي شكل مهم. بعبارة أخري يبدو أن هناك مفارقة في خطاب امريكا القوي «إن لم يكن الفعلي» بدعم الديمقراطية وبين التعددية في الشرق الأوسط. حيث أن الجماعات الإسلامية مثل «الأخوان المسلمون» هي حاليا أفضل جماعات المعارضة تنظيما بل هي جماعة المعارضة الوحيدة المنظمة في بعض البلدان.

وفي ضوء عزوف عربي عن إبداء معارضة صريحة للجماعات

التي تصف نفسها بأنها إسلامية فإن الأنتخابات الحرة تبدو أكثر الطرق احتمالا عن أي طريق أخر لجلب نظم إسلامية هيَ في الحقيقة تضمر العداء للديمقراطية. وقال بيرنارد لويس «إن الضغوط لإقامه الديمقراطية بشكل مبتسر" يمكن أن تضعف بشكل قاتل النظم القائمة بكل نواحي قصورها ، وتؤدي إلي الأطاحة بها ليس عن طريق معارضة ديمقراطية ولكن عن طريق قوي أخري ما تلبث أن تمضي نحو إقامة ويكتا تورية أشد سطوة وقوة "

وما يتعين علي إدارة كلينتون إن تعلنه صراخة هو أن إقامة "دول إسلامية " صريحة يعرض للخطر المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الأنسان والمقننة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. إن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لا يمثل شكلا جديدا للإمبريالية الثقافيه كما يدعي الإسلاميون بل إنه مدونة قيم وقعت عليها ١١٧ دولة وتشكل أساس الحكومة الإنسانية الجديرة بالأحترام.

إن مجرد إحساس كبار الاسلاميين المتشددين الذين شعروا بإنه لزام عليهم أن يجتمعوا في باريس عام ١٩٨١ لوضع مشروع إعلان

اسلامي لحقوق الانسان أسقط كل الحريات التي تتعارض مع الشريعة لابد وأن يدفع أي صانع سياسة للتوقف أمام ما يمكن توقعه من الاسلاميين المتشددين لووصلوا إلي السلطة.

وبالنسبة للمرأه. ففي الوقت الذي يتحدث فيه الاسلاميون عن ضرورة احترام المرأة ومنع إهانتها فإن معظم الاسلاميين يقولون إن الحكومات. وفقا لتفسيرهم للشريعة ـ ستحرم المرأه من العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية وتحرمها من حقوق متساوية أو وضع قانوني متساوٍ. ففي إيران أعادت الحكومة وبإسم الاسلام تعدد الزوجات وزواج الاطفال بعد الخطر القانوني الذي كان يفرضة الشاه. وهذا لا يمثل ببساطة طريق مختلف لتنظيم المجتمع وهكذا فإنه مقبول أوبيا. وبالأحري فإن الإنكار المنهجي لحقوق النساء الذي يماثل قتل البنات في الصين يعد ممارسة وحشية تستوجب الأدانة من أي حكومة أمريكية تثق في نفسها. وما من أحد يوصي بأن تقوم الولايات المتحدة بغزو السودان أو العربية السعودية لتحرير النساء. ولكن لا يجب أن يكون البديل هو صمت أمريكي رسمي تجاه مثل تلك الممارسات وفي الوقت الذي سيكون هناك دائما توازن صعب بين

السياسة الحقيقية وبين القيم المثالية في السياسة الخارجية فيتعين علي الادارات الامريكية أن تسعي نحو الاتجاه الأخير.

(لقد كان من المتعين علي إدارة بوش أن تعلن أن أمريكا ستدعم الانتخابات غدا وستدعم المجتمع المدني اليوم بمعني زيادة المشاركة في الحياة العامة من جانب أعداد متزايدة من الأفراد والجماعات والإتحادات التي تتوق توقا حقيقياً للديمقراطية الليبرالية. ذلك حتي يكون هناك مسع من الوقت لكي تترسخ المفاهيم والتقاليد التي تعتمد عليها الديمقراطية ولكي تمنح الدول التي لم تعرف سوي تسلط حكومة الحزب الواحد فرصة أفضل لتطوير حكومات ديمقراطية. لقد كان عليها أن تبرز بوضوح المعضلة التي تترود همساً في الأروقة وهي أن الدعم القوي والغبي من جانب أمريكا لفكرة إجراء الانتخابات فورا من المرجح أن تجلب إلي السلطة ومن خلال صناديق الاقتراع بمن سيقضي علي الديمقراطية بإسم الله. لقد كان عليها عوضا عن ذلك التأكيد علي أهداف أكثر اعتدالا. كزيادة المشاركة السياسة في الحكومة والحاجة إلي وجود صحافة حرة وحرية الجدل العام في نطاق دول المنطقة.

إن أي سياسة أمريكية من المرجح أن تكون هامشية فقط في التأثير علي التطورات في الشرق الأوسط نظرا لضخامة المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه معظم الحكومات العربية رغم أن هذه الحجة نادرا ما تطرح عند بحث الصراع العربي - الاسرائيلي. ولكن التأثير علي الأحداث ولو هامشيا خير من إنعدام محاولة التأثير عليها علي الإطلاق. فهذا أفضل من اليأس والاكتفاء بالقول إنه لا شئ يمكن أو يتعين عمله نحو الأصولية. وفي نهاية المطاف فإن إنتصار الإسلام المتشدد في الشرق الأوسط قد يكون له مدلول كبير بالنسبة للغرب وللعرب وفشل الأنظمة القائمة لكليهما. وإجمالا فقد وصل الإسلاميون إلي السلطة عندما لم يرغب أحد في معارضتهم في الداخل أو الخارج. وفي أي نظام عالمي جديد يجب علي الامريكيين ألا يتحرجوا من القول بانهم يؤيدون التعددية والتسامح والتنوع وإنهم يرفضون فكرة إنحياز الله لأى جانب.

محاربة الاسلام المتشدد بالكلمات

أمام إدارة كلينتون فرصة للحديث بعبارات واضحة لالبس فيها

عنآفاق الديمقراطية والحكومة الاسلامية. فبوسعها التأكيد بوضوح علي أن الولايات المتحدة تؤيد كمسألة مبدأ فصل السلطة الزمنية عن السلطة الدينية فى الحكومة . فعليها ان تغتنم الفرصة وألاتكتب على الرمال كما فعلت إدارة بوش بل عليها أن تعلن التزامها التزاما راسخا يقيم الديمقراطية والتعددية.

ولم تتخذ واشنطن هذا الموقف فى ظل حكم بوش . فلم تعلن اداره بوش ان الغرب يعتبر أنْ الإسلام ديانه عظيمة أنتجت ثقافة ملهمة تعلم منها الغرب الكثير ولكن وفى القرن الحادى والعشرين وفى الشرق الاوسط فى دول قومية متفاوتة عرقيا وقبليا ودينيا فالدولة الاسلامية كما يعتنقها انصارها تتناقص مع القيم والحقائق التى يعتقد الامريكيون ومعظم الغربيين الان انها واضحة بذاتها. ان أى حكومة أمريكية تحدد مصالحها وقعاً لخطوط استراتيجية ضيقة كالحصول علي البترول وبسعر مقبول لايمكن ان تكون مؤهلة لقول مثل هذه الاشياء فمثل هذه البيانات ستثير يقينا سخط حلفاء امريكا كالعربية السعودية التى تعلن أنها دولة اسلامية وتحرم نصف سكانها وكل الاقليات الدينية فيها من حقوق الانسان

الاساسية وكلها دول موالية للغرب يعتد بها كما أنها أقل قسوة وقمعا عن كثير من جاراتها وهى ايضا المصدر الرئيسى للبترول لامريكا فى الخارج.

وفى الوقت الذى لايسع الحكومة الامريكية وربما من منظور تحديد صارم للمصلحة القومية لايتعين عليها قول مثل هذه الاشياء فإن هناك افرادا امريكيين يمكنهم الحديث عنها. ففى العقد الماضى عالج المدافعون عن حقوق الانسان كثيرا من هذه الشواغل . وفى العالم العربى نفسه بدأت جماعات حقوق الانسان والمدافعون عن حقوق الانسان فى اطلاق اصواتهم رغم المخاطر الجمة والمعارضة الحكومية القوية.

والاسْلام المتشدد .يُطْرَحُ في الغرب بشكل ينطوى علي المفارقة فبينما ينادى الليبراليون بالحاجة الي التعددية مع المساواة فالاسلاميون يرون فى هذا علامة ضعف فالليبرالية لاتُعْنَى بتعليم انصارها الكفاح بفاعلية. والبديل المطلوب هو النقيض : أى ليبرالية متشددة أوليبرالية متشددة غير تبريرية وغير مرتبكة.

وبوسع الإدارة أن تبدى مؤشرا لإلتزامها بتلك المبادئ بالكثير من

الطرق الرمزية والعملية فبوسعها علي سبيل المثال الاتسقبل من هم على شاكلة الترابى فى وزارة الخارجية بل اولئك الذين يتمسكون بالالتزام بكرامة الافراد وحقهم الاصيل فى التعبير والاختلاف كمحمد خليل الدارس فى منفاه بواشنطن والذى بكي لدى علمه باستقبال الترابى فى الكونجرس وفى وزارة الخارجية الامريكية.

وعلى ادارة كلينتون ان ترفض الافتراض الذى يبدو أنه حدد الإطار العام لسياسة الرئيس بوش تجاه القوى الاسلامية ويقوم تحديدا على ان تلك الجماعات في سبيلها الي الوصول الي السلطة علي اية حال وهكذا فمن المتعين اقامة حوار معها الآن لتجنب تكرار ماحدث فى إيران فى المستقبل.

وبوسع واشنطن ان تعلن ان حكومات مصر والاردن والعربية السعودية لاتزال رغم العديد من أوجه القصور العامة أكثر تسامحا واقل قمعا من تلك الحكومات التى يرجح ان يقيمها الاسلاميون بدلا منها. ولو أعلنت واشنطن ذلك صراحة فإن نفس تلك الحكومات قد تكون اكثر تقبلا للانتقادات الامريكية لممارسات كالتعذيب فى مصر واضطهاد الاقليات والنساء فى العربية السعودية.

وعلى ادارة كلينتون الا تسعى لشن حرب علمانية امريكية أوغربية ضد الاسلاميين. ولكن ينبغى الا يربكها إيلاء الاهتمام بانجازات امريكا أو تخشي البحث الصريح في مثالب الثيوقراطية الاسلامية. وغالبا ماالتزمت الادارات الامريكية الصمت حيال إمتهان حريات الانسان الاساسية فى الشرق الاوسط خشية اتهامها بالامبريالية الثقافية.

لقد قيل ان اميركا لن تتأثر استراتيجيا بإنتصار حكومات اسلامية متشددة في المنطقة وبالنظر الي القوه العسكرية الاميريكة فمن المرجح الا تقدم حكومات اسلامية علي الهجوم علي هذه الدولة صراحة ومباشرة. وسيكون منتجو البترول فى الشرق الاوسط دائما في حاجة الى بيع البترول ايا كانت توجهاتهم.

لكن انتشار ارهاب الدولة اومساعدة الجماعات الارهابية وامتلاك اسلحة الدمار الشامل في المنطقة يهدد الولايات المتحدة واسرائيل ومصر وحلفاء اخرين وستشعر الولايات المتحدة بحرج كبير فى ضوء السياسة الداخلية الامريكية والتزامها طويل الامد تجاه اسرائيل. بأن تظل بمنأى عن صراع يهدد الدولة اليهودية. علاوة على

ذلك فإن إمتلاك إيران للأسلحة النووية قد يثبت أنه أكبر بكثير من مجرد أنه إزعاج استراتيجى للولايات المتحدة. وقد تمكنت ايران حتي بدون امتلاك الاسلحة النووية من التأثير على الانتخابات فى الولايات المتحدة من خلال تلاعب قاس بالرهائن الامريكيين . فضلا عن ذلك وبعد تفجير مركز التجارة العالمى في مدينة نيويورك على الولايات المتحدة ان تدرك الان ان الحماسة الاسلامية التى اتقدت فى الخارج فى سبيلها نحو الداخل (أى الولايات المتحدة)

وآخيرا، كان ماقد يمثل اكثر من كابوس للأمريكيين قد يكون كارثة للديمقراطيين والعرب الموالين للغرب في المنطقة. وكم سيكون من المحزن لعالم يتحرر من اغلال الشيوعية ويتلخص من الحرب الباردة ان يقبل حقبة جديدة من الظلام والحكم الاستبدادى للعرب الذين طالما تمتعوا بقدر ضئيل من الحرية والامن.

الاسلام والغرب
بقلم الدكتور غسان سلامه

يعمل الدكتور غسان سلامة مديراً للدراسات بالمركز الوطنى للدراسات العملية وأستاذا للعلاقات الدولية بمعهد الدراسات السياسية فى باريس

الآن والحرب البارده أخذه فى الزوال يعكف خبراء الاستراتيجية الغربيون لتحديد عدو جديد للغرب هو الإسلام. ولكن معرفه الاسلام شديدة الضالة بين أولئك الخبراء. فما هو هذا التحدى؟ وما مدى قوته؟. هل السياسات الغربية تساعد أم تضر؟ إن كيفيه الاجابة على هذه التساؤلات سيحدد بدرجة هامة جدول الاعمال الدولى للبقية الباقية من العقد الحالى ..

يسعى البرنامج السياسى للاسلاميين الذين غالبا مايطلق عليهم وصنعا غير دقيق هو «الاصوليون الاسلاميون» الى إعادة نظام قديم شديد المثالية يدفعه فى ذلك جزئيا النفور من النظام الدولى الراهن الذى يرون انه أبعد العالم الاسلامى الى وضع هامشى جائر بالنظر الى الماضى الاسلام العريق. وينصب إنتقاد الاسلاميين للقوى القومية التى تولت حكم الدول الاسلامية منذ الاستقلال أساسا على ان القومية رغم استهدافها القضاء على الهيمنة العسكرية والسياسية الغربية فإنها لم تجرؤ على تحدى اشكال الحكومات والمفاهيم الغربية وتعيد التقاليد الاسلامية «التراث» . ويود الاسلاميون أن يُنْظَرُ اليهم بإعتبارهم القوة الحقيقية المناهضة

للإمبريالية تلك القوه التى تدفع بالنضال خطوة جديدة ليس بمقاومة الهيمنة السياسية للغرب فحسب بل ايضا بمقاومة افكاره الدخيلة كالاشتراكية والليبرالية والعلمانية.

وبمعارضتها للبرنامج الاسلامى تواجه حكومات العالم الاسلامى تحديا ثلاثيا .

أولا : لأنها نادرا ماتحدث وجهة النظر الغربية، فقد فشلت فى تطوير عناصر شرعية بديلة عن الهاجس المقترن بالاستقلال السياسى والاصالة الثقافية .

ثانياً : لقد عجزت تلك الانظمة عن اقناع شعوبها بأى نجاح مهم للمهام التى أخذتها على عاتقها. «كتحرير فلسطين» وإقامة الوحدة العربية او الاسلامية وتحقيق المشاركة السياسية والوصول الى الازدهار الاجتماعى والاقتصادى .

ثالثا: إنها تعتمد بشكل متزايد على الخارج لمواصلة البقاء فى السلطة واتقاء المعارضة الداخلية اوصد عدوان الجيران. وتبدى هذا الاعتماد جليا فى الحملة التى قادتها أمريكا لإستعادة الكويت بعد ان ضمتها العراق. كماتأكد ذلك ايضا بالارتياح الذى أعرب عنه

الغرب صراحة بوقف الجيش فى الجزائر للعملية الانتخابية التى كانت تهدد بوصول القوى الاسلامية الى السلطة.

ومن هنا تعانى معظم الانظمة الحالية من ضعف جوهرى أمام ظهور التحدى الاسلامى. وحظى الاسلاميون بدعم شعبى بالسعى لانجاز نفس البرنامج الذى ابتكرته الانظمة القومية لكنها عجزت عن تطبيقه بسبب استشراء الفساد فى دوائر تلك الانظمة وتبديد عائدات النفط واعتمادها عل يالغرب وخضوعها مؤخرا لقيود صندوق النقد الدولى : إفتقارها المتواصل للاهتمام بالتقاليد.

وفى جوهر الامر يتبنى الاسلاميون برنامج القوميين ، ويترجمونه الى مصطلحات دينية ويعدون بتطبيقه حال وصولهم الى السلطة. وهكذا يجسد الاسلاميون مزيجا غامضا لاستمرارية السياسة وتغيرا جذريا فى هوية النخبة. ويؤكد عباسى مدنى زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ وهو نفسه مجاهد سابق بجبهة التحرير الوطنى التى تولت حكم الجزائر منذ الاستقلال على ان برنامج الجبهة الاسلامية للانقاذ ماهو إلا عودة للأسس «الاصيلة» لجبهة التحرير الوطنى أثناء حرب الاستقلال التى انتهت قبل ثلاثين عاما. وفى

أماكن اخرى جذبت الجماعات الاسلامية آلاف المتشددين الذين خاضوا تجارب سياسية فى احزاب قومية. وبعثية وناصرية أو أنصار مصدق بعد ان أصابتهم خيبة الأمل من عجز تلك الاحزاب عن الوفاء بوعودها. وأشارت المفكرة اللبنانية منى الشولة قبل عشرين عاما الى أن النخب العربية هى نخب قومية فى الاساس بينما الجماهير العربية جماهير دينية. وقد تكون هذه صيغة مبسطة ولكنها دقيقه تماما. وبمعنى ما فإن الصحوة الاسلامية هى نوع من تغيير النخبة لتتواءم مع ماتفضله الجماهير.

ولان الجبهة الاسلامية للانقاذ ابن لجبهة التحرير الوطنى كما قال عالم الاجتماع السياسى الجزائرى محمد حربى فمن الخطأ الفادح الاعتقاد بأن الجماعات الاسلامية القائمة اليوم قد نشأت فى القطاعات التقليدية للمجتمعات الاسلامية تلك القطاعات التى عارضت سياسات التحديث حقبة مابعد الاستقلال.

وأشارت استطلاعات الاجتماع السياسى التى اجريت فى دول اسلامية كمصر والجزائر ولبنان الى أن الحركيين الاسلامين يميلون ليكونوا من خريجى الجامعات لامن الأميين.

ومن أهم نتائج الاستطلاعات تركز قوة الاسلاميين فى الكليات العملية بالجامعة لافى الكليات النظرية. ويشعر طلاب الكليات العملية أن رفضهم للتحديث على النمط الغربى ينبع من ادراك اساسى للوجهة التى يمكن ان يقودهم التحديث اليها. ويوجهون انتقادات عنيفة للمؤسسات الدينية التقليدية التى يعتقدون انها مفرطة فى السلبية أو الخضوع للحكومة. والحقيقه ان علماء الدين الاسلامى يتقاضون رواتبهم من الحكومة فى معظم البلدان الاسلامية. وهكذا وفى حالة ايران بعد الثورة فرض آية الله روح الله الخمينى اتباعه واشياعه على «المذهب» الشيعى التقليدى.

وليست هناك مفاجأة فى ان يلقى الاسلاميون المتشددون بوجه عام ردا فاترا من جانب المؤسسة الدينية التقليدية فى بلدانهم. ففى مصر يقف علماء الازهر «تلك الجامعة الدينية التى احتفلت مؤخرا بعيدها الالفى «بوجه عام فى صف الحكومة. وفى السعودية يؤيد معظمهم حكم عائلة سعود ويقومون بدور المتحدث باسم النظام والمدافع عنه. وفى الجزائر لم تشارك معظم دوائر المؤسسة الدينية فى محاوله الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الوصول الى السلطة.

ويمثل إسلاميو اليوم فعليا الجيل الثالث للمتشددين الذين يستمدون الهامهم من الدين. وكان الجيل الاول جزء لايتجزأ من حركة التحرير الوطنى ضد السيطرة الاجنبية، وفى مناطق كالمغرب وإيران كان يشكل أحيانا الاتجاه الغالب داخل حركة التحرير وعندما أسس حسن البنا جماعة «الاخوان المسلمون» عام ١٩٢٨ كان يعتقد أنها جزء من النضال الوطنى المصرى ضد الاستعمار البريطانى وظهرت لتطرح نفسها كممثل عن ثلاثة ملايين متشدد بعد انقلاب الضباط الاحرار عام ,١٩٥٢ وفى العراق كان من المتعذر تمييز المؤيدين الدينيين عن القوميين لثوة « ١٩٢٠ » ضد فرض الحكم البريطانى.. وكم كانت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية اسلامية مثلما هى قومية فى نضالها ضد الاستعمار الفرنسى.

وبعد الاستقلال فرض القوميون احتكارهم على الدولة . ففى معظم دول الشرق الاوسط تولى ضباط قوميون علمانيون مسئولية اجهزة الدولة وأبعدوا الرموز الدينية للنضال ضد الغرب. وقتل الاخوان المسلمون فى مصر والعراق وسوريا ، وأعدم الرئيس المصرى جمال عبد الناصر احد زعماء حركه الاخوان المسلمين فى القاهرة.

وانتهج حزب البعث سياسة عنيفة تجاه الحركات الدينية فى العراق وسوريا. وانتهج مصطفى كمال اتاتورك فى تركيا والشاه فى ايران والحبيب بورقيبة فى تونس سياسات مستلهمة من الغرب. ولاسيما بشأن حقوق المرأة وصيام شهر رمضان بل وحتى فى الملبس الشخصى. وهكذا فقد ضم الجيل الثانى «الشهداء» اى الذين قتلهم اوسجنهم أونفاهم رفاقهم يوما ما.

وتواجه الحكومات الآن جيلا ثالثا من المتشددين أفرزه انتشار التعليم على نطاق واسع وزوال الغشاوة حيال الانظمة الحالية ويتكون الجانب الاعظم من الموجه الجديدة من كوادر نالت قسطا من التعليم على النمط الغربى لكنها لاتجد عملا بسهوله ويعتقدون أن امام التيار الاسلامى فى الوقت الحالى فرصة لإنهاء الاحتكار القومى للسلطة . كما اتضح فى ايران والسودان وماكان على وشك التحقق فى الجزائر. وبشكل عام فإنهم أكثر أناة عن أسلافهم للوصول الى السلطة السياسية فهم يعتزمون ممارسة ضغوط على الحكومات لتقوم بتطبيق تدريجى للبرنامج الاسلامى قبل إعلان التحدى السافر لنظام الحكم. وعلى سبيل المثال اضطر الاسلاميون

الحكومة المصرية عام ١٩٨٠ لتعديل الدستور المصرى للنص على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وساروا نحوالتطبيق الفعلى للشريعة فى موريتانيا عام ١٩٨٣ وفى باكستان عام ١٩٨٥ كما مارس الاسلاميون ضغوطا على جبهته التحرير الوطنى الجزائرية لتعديل قانون الاحوال الشخصية عام ١٩٨٤ واضطروا الحكومة السودانية لتعديل قانون العقوبات اثناء تولى المشير جعفر النميرى للسلطة ومالت الحكومات نحو عرض تقديم تنازلات لعرقلة سعى الاسلاميين نحو السلطة. ومع ذلك فلم تمنع تلك التنازلات الجماعات الاسلامية من محاولة السيطرة على النقابات المهنية كنقابة المهندسين والمحامين والاطباء ونوادى أعضاء هيئات التدريس أو إقامة «مناطق اسلامية» حيث تتلاشى سيطرة الحكومة لتحل محلها ادارة مباشرة من جانب المتشددين الاسلاميين انفسهم للنظام العام وتقديم الخدمات العامة. وتتضمنت تلك المناطق مناطق بعينها فى القاهرة وبعض المحافظات بصعيد مصر وفى مدينة حماة السورية قبل ان يدمرها الجيش والمشارف الجنوبية لبيروت ومعظم انحاء قطاع غزة والان فى بعض مناطق الاهوار بجنوب العراق.

وهكذا قد يكون من قصور الرؤية قصر التركيز على اكثر الاحداث المثيرة التى يقف الاسلاميون وراءها كالثورة الاسلامية فى ايران وإغتيال أنور السادات فى مصر والانقلاب العسكرى فى السودان ونتائج الانتخابات العامة فى الجزائر فمن المهم للغاية متابعة النقاط التى يحرزها الاسلاميون فى كل مكان تقريبا لدفع الحكومات نحو تبنى اجراءات اسلامية والتسامح تجاه سيطرتها على النقابات المهنية وحرم الجامعات وأحياء المدن، وأيا كانت نتائج محاولات الاسلاميين للسيطرة على الحكومات فإن إعاده أسلحة المجتمعات عملية سائرة على قدم وساق. وباتت هذه الحقيقة تشكل قلقا مؤرقا للأقليات غير الاسلامية وللمفكرين العلمانيين رغم أنها لاتثير بالضرورة هذا القلق لدى رجل الشارع ويبدو أن معظم الحكومات عاجزه عن وقف هذه الحركة عندما تزيد من سرعتها دون قصد من خلال العقوبات العشوائية. وحققت الحركات الاسلامية مكاسب خاصة مع وقوع الكوارث الطبيعية كالزلزال الئ وقع فى تبسا بالجزائر عام ١٩٨٩ وفى مصر عام ١٩٩٢ وفيضانات جنوب تونس عام ١٩٩٠ . وسارع الاسلاميون بإظهار فعاليتهم فى تقديم

الاغـاثة والعـون للضـحـايا بينمـا كـشف إنعـدام فـعـاليـة الحكومـات القـصـور العـام لسلطة الدولة فى العـالم الثـالث مع أويدون تحـد إسلامى، وخلافا لهـذه الازمـات يقـدم الاسلامـيـون المسـاعـدات فى العديد من المجالات كتوزيع صور المذكرات الدراسيـة غاليـه الثمن على الطلاب وتقديم علاج طبى مجانى وحماية وتقديم الخدمات لواضعى اليد على مشارف المدن وتنظيف الشوارع وحماية المهربين وتقديم كافـة أشكال الخدمات الاجتمـاعـيـة. وفى الوقت ذاته تقف الحكومات المنكوبة بالعجز والفساد البيروقراطى وبرامج التقشف المالى وتحديات الكثافة السكانية عاجزه عن الرد.

وأخذت الموجـة الثـالثـة للاسلامـيـين فى التـشـعب حتى مع تصاعدها. وسيكون من الخطأ الفادح النظر الى الجماعات الاسلامية ككتلة واحدة ضخمة ـ فقد ساندت بعض الجماعات الاسلاميـة العراق أثناء حرب الخليج وأيد بعضها التحالف وأصدر بيانات متناقضة وسعى البعض الآخر الى نوع من السلوك المشرف وفمنا شدات كبيرة تعرف أنها ضرورية للوصول إلى السلطة .

بينمـا عمل البعض فى شكل مجموعـات صغيـرة سرية تتبنى العنف وتعرف بإسم الجماعة.

وفى مصر على سبيل المثال يميز معظم المحللين «والحكومات فى الاحوال العادية» بوضوح بين جماعة الاخوان المسلمين» التى فازت فى معظم انتخابات النقابات المهنية، مؤخرا وبين الجماعة الاسلامية التى دابت على قتل مسئولى الحكومة «كإغتيال رئيس مجلس الشعب المصرى فى تشرين الاول أكتوبر ١٩٩٠» والمفكرين العلمانيين والسياح الاجانب فى الاونة الاخيرة ولاعنى هذا التمييز بالضرورة رغم أن له مايبرره أن تلك الجماعات تمثل مصدر قلق كل منهما للآخر. فأساليب المتطرفين وللمفارقة تعزز صدقية الاسلاميين المعتدلين. ففى إنتخابات النقابات المهنية لم يتردد الإسلاميون المتطرفون فى مساعدة الاسلاميين المعتدلين للفوز بأغلبية المقاعد وأدى تضافر ضغوطهم بالحكومة الى اسلحة بعض السياسات من أجل أحتواء المعتدلين وضرب المتطرفين. وتشير الاعتقالات الاخيرة لأعضاء التيار الاساسى للإخوان المسلين فى مصر الى ان هذا التمييز بين الجماعتين يصبح أقل وضوحا. فالحكومات تواجه مأزقا مستعصياً فإذا جمعت الإسلاميين معاً فإنها تميل نحو مساعدة الاشد تطرفا، وإذا ميزت بينهم فعليها استرضاء المعتدلين بتقديم تنازلات جديدة.

وجهة نظر العالم الاسلامى

يولى الاسلاميون أهتماما عميقا بالسياسة الدولية فالنسبة لهم تمثل أفغانستان قصة نجاح . فقد هرع الاسلاميون من عدة دول لتأييد إخوانهم ضد الاتحاد السوفيتى تلك القوة «الغربية» الملحدة. والحقيقة أنه ينظر الى أفغانستان كنموذج صارخ لقدرة الاسلاميين على الفوز بحرب ضد قوة توسعية خارجية. ويقوم كثير من العائدين من الحرب الافغانية بأدوار بارزة فى معظم الجماعات المتطرفة فى الجزائر ومصر وتونس ودول الخليج ويشكل هؤلاء الذين يعرفون باسم «الافغان» أسوأ صداع فى الوقت الحالى لتلك الأنظمة.

واستخلص الاسلاميون نوعا جديداً من الدروس من فصول الرواية الجزائرية يتحدد فى أنه: عليكم ألا تثقوا فى الأنظمة المحلية أو الحكومات الغربية عند دعوتها لإجراء إنتخابات ديمقراطية ، فعندما أظهر أفراد الشعب تأييدهم للمرشحين الاسلاميين فقد أوقفت العملية الانتخابية بعنف كما أستخلص الاسلاميون من حرب الخليج أن الغرب مستعد للقتال بالنيابة عن

اثرياء المسلمين ضد فقرائهم وأن الغرب أكثر استعدادا الأن للمشاركة فى عمليات عسكرية فى العالم الاسلامى بقدر أكبر مما كان أثناء الحرب الباردة. كما استخلص الاسلاميون أيضا درسا تجاه الغرب من التناقض بين معالجة الغرب لأزمتى الصومال والبوسنة فالغرب مستعد للتدخل عسكريا عندما يقتل المسلمون بعضهم ولكن الغرب ينتهج نهجا سلبيا ويظهرالنفاق عندما يقتل الصرب «المسيحيون» البوسنيين «المسلمين» . وفيما يتعلق بتفكك الاتحاد السوفيتى فقد شعر الاسلاميون بالإقنان لرؤية إنهيار قوة ملحدة طالما ساندت منافسيهم اليساريين فى العالم الاسلامى لكن القلق يساور الاسلاميين حيال الفرص الجديدة والقوة المتزايدة المتاحة للغرب فى أعقاب إنهيار الإمبراطورية السوفيتية.

وفى الداخل نجحت الجماعات الإسلامية فى الحصول على الأموال من الحكومات ذات التوجه الإسلامى . فقد واصلت إيران تقديم الدعم المالى واللوجيستى «الامداد والتموين» لكثير من الجماعات كما أن السودان توفر المأوى بل ويحتمل قيامها بتدريب الاف المتشددين من مختلف أنحاء العالم الاسلامى. وثم حكومات اخرى

تقدم مساهماتها إما بدافع تطابق حقيقى مع بعض الجماعات الاسلامية أو كرد فعل لمجرد التخويف. واتسمت سياسة الدول الخليجية بهذا النهج المزدوج وبصفة خاصة العربية السعودية التى مولت عدة منظمات إسلامية من أجل استخدامها ضد كثير من الأنظمة العلمانية ومنذ عهد قريب واصلت تلك الدول تمويلها السخى لمنع تلك الجماعات من الأرتماء كلية فى أحضان إيران للحصول على الدعم ومن ثم تصبح أدوات لتوسيع النفوذ الإيرانى.

وخلقت حرب الخليج حالة إرتياب واسع النطاق ومشاحنات صريحة فى بعض الأحيان بين الجماعات الاسلامية التى أيدت العراق وبين مانحى التبرعات الخليجية لكنها لم تصل إلى حد التنصل الواضح: فالحكومات الخليجية لا تزال تؤيد بعضا منه بدافع الخوف كما أن أثرياء الخليج ومنهم بعض أفراد العائلات المالكة يساعدون فى تمويل الجماعات التى نبذتها حكومات خليجية بسبب تأييدهم للأهداف الاسلامية. كما تتلقى الجماعات الاسلامية الدعم ايضا من العرب المغتربين الذين جمعوا ثروة من العمل فى الخليج.

وبصفة عامة فقد خلقت حرب الخليج أثاراً جانبية لايُعْتَرَفُ عادة

بها فى الغرب،. وبانزال الهزيمة واستمرار العقوبات على نظام بغداد العلمانى فقد ساهم الغرب بشكل غير مباشر فى دعم قوى اقليمية ذات توجه دينى معلن سواءاً أكان نموذج الأمر الواقع السعودى المتمسك بالشعائر او النموذج الثورى الإيرانى. وربما تكون هزيمة العراق قد فتحت شهية الزعماء الايرانيين لتأكيد نفوذهم فى الشرق الأوسط. ولعزوف الحكومات العربية عن الصفح ناهيك عن الدعم فقد وقعت هجمات عسكرية غربية جديدة على العراق فى كانون الثانى يناير ١٩٩٣ .

وقدمت هزيمة العراق «شأنها فى ذلك شأن الهزيمة المصرية السورية عام ١٩٦٧ » حججا قوية للجماعات الاسلامية للقول بأن الانظمة القومية العلمانية ضعيفة فى مواجهة الغرب. وعلى النقيض فإن الخوف الذى تثيره الجماعات الإسلامية فى الغرب يقدم سببا للإعتقاد بأنه يلغى إرتباطها بالخطاب الاسلامى. وإلا فلماذا استشعرت الحكومات الغربية بالقلق؟ وهكذا فان فكرة شعور الغرب المسيحى بهلع من الصحوة الاسلامية يخدم الاسلاميين. وفى الحقيقة يشير الاسلاميون الى ان وجود إسرائيل كدولة دينية

يهودية يفسر نجاح اسرائيل فى حروبها ضد العرب. وغالبا مايقول الإسلاميون أن إسرائيل تكسب الحروب لأنها مخلصة لدينها كما أن العرب يهزمون لانهم لايخلصون للإسلام كما يجب. وكان هذا الشعار الذى رفعته إيران على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية الحجة الأساسية التى ترفعها حركة حماس الاسلامية فى وجه السياسات «العلمانية» لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثمار القمع

ماذا يتعين عمله ؟ يطالب كثير من الغربيين بالطبع بالمزيد من الديمقراطية كبديل للأنظمة الحالية غير الدينية أوالدينية المعتدلة فقط. وبطبيعة الحال فإن هذه النصيحة مفرطة فى البساطة لكى تؤتى ثمارها. حقيقة إن المأزق الحالى لابد وأن يعزى الى اخفاقات الانظة الحاكمة لا إلى الضعف العام للمعارضة غير الدينية. ففى معظم الدول الاسلامية خلقت عقود من قمع التوجهات القومية والليبرالية والماركسية مجتمعا غير هسيس مفتوحا على مصراعيه وفراغا سياسيا وفكريا يتقدم المتشددون لسد معظمه الان،

الإسلاميون. ويرى الخميني أن الذي سهل الطريق امام ثورته الى حد كبير هو قمع الشاه للجماعات الجمهورية والليبرالية واليسارية. وفي مصر استفادت الجماعة الاسلامية الى حد كبير من اخفاق النظام في توظيف المعارضة الليبرالية والعلمانية في أدوار حكومية مهمة أو إجراء انتخابات تنافسية حقيقية. وفي الجزائر أقامت جبهة التحرير الوطني نظاما ضخما لحكم الحزب الواحد كان يعمل في صحراء سياسية أوجدها هو حتى ظهرت الجبهة الاسلامية للإنقاذ لتتحداه.

لقد تفاقمت اللامبالاة من جانب الانظمة ذاتها أيضا مع صعود الاسلاميين. وبعد عقود من النبذ يحظى الاسلاميون في الايام الاخيرة بتسامح أكبر مما يلقاه منافسوهم العلمانيين بل لقد تم تشجيعهم على مهاجمتهم والتنديد بهم .فقد أيد أنورالسادات عودة الاسلاميين لموازنة المعارضة الناصرية لحكمه بينما تسامح النميري مع الاسلاميين بل وأيد بعض مطالبهم في الوقت الذي قاتل فيه الاحزاب الشيوعية والديمقراطية. وكان الاسلاميون على مدار أربعة عقود أوأكثر حلفاء للملك حسين ضد الفلسطينيين الراديكاليين والقوميين العرب... والأن ومع تصاعد المد الاسلامي

تحاول الانظمة الحاكمة بحذر اشراك قوى المعارضة العلمانية فى دفاعها ضد التحدى الاسلامى. غير ان الشكوك المتبادلة مع ضعف الجماعات العلمانية حال دون حدوث دعم مهم للنظم الحاكمة.

وبالقاء نظرة على الماضى يبدو أن اللحظة الحقيقية لاقامة الديمقراطية تهيأت قبل عقد أوعقدين عندما كان البديل العلمانى للنظم الحاكمة موجودا. وحينذاك كان الاسلاميون لايزالون يشكلون هامشا سياسيا، وكان الخطاب السياسى فى جانبة الاعظم علمانيا وكانت معظم النخب قد تلقت تعليما غربيا وكانت الحكومات لاتزال قادرة على السيطرة على مجتمعاتها ولم تكن القنبلة السكانية قد انفجرت بعد وكان بالوسع ادارة النمو الحضرى ولم تكن الاحزاب العلمانية قد فقدت صدقيتها. لكن النظم كانت مفرطة فى التسلط لدرجة إستحال معها إدراك الحاجة الملحة لإجراء هذا التعديل ناهيك عن تبنيه فالنموذج السوفيتى لم يكن قد ألغى بعد وكان الغرب أقل إهتماما بحقوق الإنسان والديمقراطية. وفى الوقت الحالى تواجه هذه الانظمة مشكلة تشابه المشكلة التى واجهتها العديد من الحكومات الغربية فور إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتمثلت فى

كيفية التعامل مع الأحزاب الشيوعية الكبيرة التى كانت تمثل نسبة تتراوح بين عشرين الى ثلاثين فى المائة من عدد الناخبين في وقت لم تكن هذه الاحزاب مستعدة للإلتزام بالمبادئ الاساسية للتغيير السلمى والديمقراطي للحكومات. وأختارت حكومتا فرنسا وإيطاليا ان يشارك الشيوعيون فى البرلمانات والمجالس البلدية ولكنهما أبعدتا الشيوعيين عن الجهاز التنفيذى لعقود حتى تقلص وجود الاحزاب الشيوعية فى الساحة السياسية أوائل الثمانينات.

ولو أن حكومات الدول الاسلامية الحالية قد انتهجت طريقا مماثلا لكانت قد سمحت للجماعات الاسلامية بالحصول على تأييد المؤيدين وانتخاب أعضائها فى البرلمان للتعبير عن وجهة نظرها ولسمحت ايضا يكشف علاقاتها وتركيبتها ناهيك عن تولى المجالس البلدية اوالحكومات الاقليمية، فلو فعلت ذلك فلربما كشفت عجز الاسلاميين على الحكم ومعالجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تختلف اختلافا جذريا « إن لم تكن تتفوق» على السياسات التى تتبعها الحكومات الحالية.

ولم تقبل الحكومات هذه الحجة، فهى تعتبر ان هذا الامر ينطوى

على خطورة بالغة. فالجماعات الاسلامية قد تحصل على نسبة تزيد عن عشرين أوثلاثين فى المائة من عدد الاصوات فى انتخابات حرة ونزيهة. وقد ظهر مثل هذا التأييد فى انتخابات ٢٦ كانون الاول ديسمبر ١٩٩١ فى الجزائر ويمكن للناخبين الذين لم يعتادوا على الانتخابات الحرة ولم يكونوا يدركون ماهو على المحك البرهنة على أنهم طاقه متفجره لايمكن التنبؤ بها ففى فورة حماسة شعبية يمكن ايصال الاسلاميين الى السلطة خاصة اذا كان الفوز بالاغلبية يكفى للحكم. علاوة على ذلك فبينما كانت دول أوربا الغربية تملك مشروع مارشال الذى وفر لخزائنها اكثر من مائة مليار دولار «بسعر اليوم» فضلا عن استفادتها من شخصيات شرعية كاريزمية مثل الجنرال ديجول والسيدى جاسبيرى وكونراد اديناور الذين كان بوسعهم مواجهة التحدى الشيوعى فإن الزعماء العلمانيين فى العالم الاسلامى الان شخصيات تفتقر الى الالهام وليس لديها مشروع مارشال. أما أثرياء النفط فإنهم ينزعون لتوظيف أموالهم لدعم حكمهم التسلطى وحكم جيرانهم لالاقامة الديمقراطية.

ومن جانبه يبدو الغرب وقد أصابة التحدى الاسلامى بالضيق

الكامل كما هو حال حكومات الدول الاسلامية. اذن فماذا بوسع الغرب عمله متجاوزا قمعه بنجاح للعنف الدولى الذى يرعاه الاسلاميون؟ ويثير الدعم المطلق للديمقراطية غضب الحكومات ويفجر مشاعر مختلطة فى الغرب. فما من حكومة غربية تريد ان تواجه المصير التعس الذى لاقاه الرئيس المريكى الاسبق جيمى كارتر «بفقدان» إيران لصالح قوة جامدة معوقة للتقدم من خلال الوسائل الديمقراطية. من ناحية أخرى لايمكن التمسك على المدى البعيد بسياسة عقاب أى وقف للعملية الديمقراطية مع استثناء الدول الاسلامية. وبدون شك فقد أحرز الاسلاميون نقطة بمقارنتهم العقوبات الغربية ضد المجلس العسكرى فى هاييتى والديكتاتورية العسكرية فى بورما أونظام الرئيس البرتو فويمورى بعد الانقلاب فى بيرو بارتياح الغرب غير الخفى إثر إنقلاب الجزائر. ولايسع الغرب لأجل غير مسمى انتهاج ساسة يتم بمقتضاها استرضاء زعيمة المعارضة البورمية بمنحها جائزة نوبل للسلام فى الوقت الذى يحتضن فيه جنرالات الجزائر أويدين ديكتاتويرة صدام حسين و«حكم الجمود » فى ايران بينما يرعى زعامات ديكتاتورية أخرى فى الشرق الاوسط وملكيات مطلقة.

ولايجاد مخرج واقعى لنفاقها يجب على الحكومات الغربية دراسة عدة خطوط عامة : أولا عليها أن تسعى لمعرفة من هى الجماعات الاسلامية وماذا تفعل ، ولايمكن تحقيق ذلك اذا ماظلت وجهات نظر الغرب تجاه التحدى الاسلامى تنبع فقط من منظور التهديد الامنى او إذا إنشغل فى تحليل مضمون بيانات الاسلاميين المتضاربة مرارا. فغالبا ماينظر الى الجماعات الاسلامية مجتمعة بإعتبارها تمثل تهديدا واحدا للمصالح الغربية.. وهذا أمرجائر وخداع للنفس : فإنه يتجاهل التشعب بين الاسلاميين ويفترض ضمنا أنها تمثل القوة الوحيدة المناهضة للغرب فى مجتمعاتها. أن نهج الغرب بدافع أمنى تجاه الاسلاميين يسئ تقدير الخدمات الاجتماعية التى يوفرونها وشرعية بعض مطالبهم. وليس بوسع الغرب أن يعول كثيرا على الحكومات المرعوبة المعزولة لاطلاعه على خفايا قوى المعارضة.

وعموما فعلى الغرب أن يعى أن نموذجه الخاص بالدولة القومية العلمانية ليس نموذجا عالميا كما يفترض بل وربما كانت الأشكال الاخرى للمنظمات السياسية أشكالا شرعية وحتى لو كان العالم من الناحية الإستراتيجية قد أصبح عالما غير متعدد الأقطاب فإنه لا

يزال متعدد الاقطاب فى المجال الثقافى. وغالبا ما تمت معادلة الانتصار الغربى فى الحرب الباردة بشكل خاطئ بانتصار النماذج السياسية والثقافية الغربية.

وهناك حاجه أيضا لمراجعه بعض «الحقائق» الشعبية عن الاسلام فالإشارات الضحلة التى تحركها الهواجس حيال الدين الإسلامى من جانب المراقبين الغربيين لا تبرر إنعدام الديمقراطية فى المجتمعات الاسلامية أو أوضاع المرأة أو أنعدام الإزدهار الاقتصادى. وفى المقام الأول فقد أزدهرت التسلطية فأكثر اشكال الحكومات شيوعا من أزمان غابرة ليس فقط فى العالم الإسلامى بل أيضا فى مناطق كالصين وروسيا وأمريكا اللاتينية ومعظم أوربا. فسوء الادارة الإقتصادية والموارد المستنزفة ليست ظواهر تنفرد بها العالم الثالث. علاوة على ذلك يمكن للمرء القول بأن وضع المرأة فى معظم الدول الإسلامية أفضل حالا منه فى كثير من المجتمعات الأسيوية غير الإسلامية.

والتهجم الغربى على الإسلام والنماذج السلبية للمسلمين فى وسائل الأعلام تثبت فى أذهان المسلمين الوهم الجنونى بوجود

مؤامرة غربية مزعومة للقضاء على الإسلام. ثم أن بعض الغربيين الذين ينصبون أنفسهم «خبراء» يخدمون من حيث لا يعلمون مصالح أشد الاسلاميين تطرفا عن طريق اسرافهم فى الحديث عن تفرد الاسلام.

ثانيا على الغرب أن يشجع الانظمة الحالية على الضم التدريجى للقوى الإسلامية المعتدلة لحكوماتها.

ولم يعد بالامكان تجاهل التوجه الأيديولوجى الإسلامى. ويتوجب مشاركة الإسلاميين فى الأجهزة التشريعية ثم فى الأجهزة التنفيذية لاحقاً. وكنقطة بداية يتعين التفاوض على اتفاقات قبل الأنتخابات بين الحكومة والقوى السياسية الأخرى بما فى ذلك الإسلاميين.

ويجب أن تضمن تلك الإتفاقات أن العملية الديمراطية رغم تدرجها لن يتقض عليها أى حزب. ولا يجب مطلقا إغفال أن معظم الحكومات بل وحتى الكثير من جماعات المعارضة العلمانية لم تظهر ما يشير إلى تفوق إلتزامها بالديمقراطية على الاسلاميين. إضافة إلى ذلك على القوانيين الانتخابية إستبعاد شكل إستحواذ الفائز

على كل النظام وهو ما لا يتناسب مع دول الديمقراطية فيها على درجة من اشلهاشة تحول دون تسليمها إلى شكل قاس لإختيار الزعيم.

وتوصلت بعض الدول إلى إتفاقات سبقت إجراء الإنتخابات. فقد توصلت الكويت إلى اتفاقية جدة، ولبنان لاتفاقية الطائف، والاردن للميثاق الوطنى واليمن لميثاق الوحدة. ولسوء الحظ فإن تلك التجارب فى إقامة الديمقراطية بشكل تدريجى والتى اشتملت على ضمانات بديمومة العملية ذاتها سقطت صرعى ضحية لتلاعب الحكومة كما فى حالة اليمن وبفعل جار قوى فى حالة لبنان. ولم يتم تبنى مثل هذه التجارب فى دول أكبر أو أكثر تأثيرا. ولكن ما من حدود تنتقص من صحة التوصل إلى اتفاقات ضمانات متبادلة قبل الانتخابات.

ثالثا: على الغرب أن ينتقد إمتهان حقوق الإنسان والتلاعب فى العمليات الانتخابية كلما حدثت. لقد كان للغرب صدقية ضئيلة فى هذه القضايا: - فقد أدين صدام حسين بشكل يمكن تبريرة لكن أيا من جيرانه وبعضهم لا يقل عنه ديكتاتورية لم يكن عرضة

لفحص منهجى ويبدو أن خطاب الغرب عن حقوق الإنسان والديمقراطية مرهون دائما باعتبارات استراتيجية. وقد تكون تلك المشروطية أمرا مشروعا حيث أن الأبعاد الأخلاقية تتوقف حيث تبدأ المصلحة، ولكن لن يكون بوسع الحكومات الغربية الإدعاء بأن معيارها الأخلاقى يفوق معيار القوى المناهضة للغرب. فالغرب إنتقائى بالفعل فى إختيار أعدائه وكذلك فى قرارات الأمم المتحدة التى يرغب فى تطبيقها وهكذا فعليه ألا يستغرب إذا ما قوبل خطابه الاخلاقى بالسخرية فى العالم الثالث.

رابعا: - على الدول الغربية الأقرار بأن الديمقراطية غير مبنية بالضرورة على نظام شخص واحد صوت واحد. ففى مجتمعات نامية معقدة فإن الحقوق العرقية والطائفية الراسخة للجماعات هى على نفس القدر من الأهمية لحقوق الإنسان أو الأفراد.

فالفردية ليست عالمية أو أنها فلسفة متفرقة أدبيا، فلا تزال فكرة الجماعية صالحة كدرع ضد الحكم الاستبدادى التسلطى. وهكذا فيتعين أن تكون حماية الأقليات جزءاً من أى نهج تجاه الشرق الأوسط.

وتاريخيا فقد قدم الإسلام صيغا للحفاظ على مختلف أجهزة التشريع داخل نفس نظام المجتمع الذى يسرى على الأفراد على أساس إنتمائهم الدينى.

وإذا كان من المتعين أن يحكم المسلمون وفقا لأحكام الشريعة فلغير المسلمين الحق فى أن يحكموا وفقا لتشريعهم وعاداتهم . والعودة أيسر إلى تلك الصيغ الفريدة للتعددية القانونية والاجتماعية بل ربما كانت أكثر إلحاحا من خلق تعددية على النمط الغربى. فالإسلاميون أكثر إستعدادا للالتزام بتلك الصيغ من سياسة التعددية على النمط الغربى.

خامسا: - على الغرب أن يساهم فى إنجاز نتائج جوهرية فى تسوية القضية العربية الإسرائيلية.

إن الاسراع بتطبيق تقرير المصير الفلسطينى وأقامة دولة فلسطينية فى نهاية المطاف هو الدواء الوحيد لتصاعد التطرف الإسلامى بين الفلسطينيين. فوضع نهاية متوازنة لهذا الصراع سيساهم فى الوصول بالهيمنة العسكرية على السياسة العربية إلى حدودها الدنيا وسيساعد فى رحض وجهة نظر تقنيع بعمق بأن

الغـــرب «المســـيــحى» يؤيد اســرائيــل «اليــهــودية» ضــد العــرب الفلسطينيين ومعظم من المسلمين. وربما تكون الحكومات العربية مشغولة بقضايا غير محاربة إسرائيلية «كالتعامل مع التحدى الإسلامى لحكمها» ولكن الجماهير المسلمة لا تزال معنية إلى حد كبير بالقضية الفلسطينية بإعتبارها قضية استيلاء أجنبى على أرض معظمها أرض إسلامية. وتنامت مؤخرا والى حد كبير مخاوف إسرائيل من الجماعات الإسلامية فى الشرق الأوسط وتعزيز القدرة العسكرية الإيرانية. ولهذا فقد دأبت إسرائيل لاعوام باللعب بحماس ضد منظمة التحرير الفلسطينية وبحزب الله ضد سلطات الحكومة الشرعية فى جنوب لبنان. فقد كانت إسرائيل عاملا مهما فى صفقة الأسلحة مقابل الرهائن أو ما يعرف باسم قضية إيران كونترا بالولايات المتحدة وإرسال الاسلحة الى إيران الخمينى. وتشكو اسرائيل الآن من تصاعد النفوذ الإسلامى الذى ساعدت فى تدعيمه.

والشعار الجديد الذى يردده المعلقون الاسرائيليون هو القول بأنه يتعين أن تصبح إسرائيل والحكومات العربية حلفاء ضد ايران وضد «الأصولية الإسلامية» ولكن أمام اسرائيل طريق لتقطعه قبل أن

يكون بوسعها إقامة مثل هذا التحالف. وسيكون عليها الاعتراف بعلاقتها الغريبة بالجماعات الموالية لايران فى الماضى وميلها نحو إيران أثناء الحرب العراقية - الايرانية وسيكون عليها القبول بمنظمة التحرير الفلسطينية بتعددها السياسى كمفتاح لعملية السلام والقبول بدولة فلسطينية كمحصلة نهائية. وسوف تقرر عملية السلام الحالية شكل الزعامات الفلسطينية خلال السنوات الثلاث إلى السنوات الخمس القادمة وسيعتمد موقف اسرائيل على مدى قوة تحدى الرفض الإسلامى للحكومات التى تؤيد عملية السلام. فتأخير التوصل لتسوية مقبولة من شأنه تشجيع حماس كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية والاسلاميين كبديل للحكومات العربية العلمانية. لقد كان إبعاد اسرائيل لمئات الإسلاميين فى كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢ وعدم إحراز تقدم فى مباحثات السلام لطمة لصدقية إسرائيل فى عملية السلام ولسيادة لبنان أيضا. إنه يفصح عن الكثير عن خوف إسرائيل كما أن عجز إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل للإمساك بذلك للقضاء على حماس بدون عرض تنازلات للفلسطينين من شأنه تعزيز موقف حماس بين كوادرها.

وأخيرا فإن الغرب فى حاجة لوقف نهجه شديد الإنتقائية للتدخل العسكرى فسوف يلحظ أى مسلم حتى وإن لم يكن من مؤيدى الإسلاميين أن الحكومات الغربية مستعدة للتدخل حيث يقفل المسلمون أو يهددون مسلمين آخرين فى الكويت، وفى الصومال فى المناطق الكردية، بينما تقف نفس الحكومات موقفا سلبيا حيث يقتل المسلمون بيد غير المسلمين (فى البوسنة).

وفى الغرب ينظر إلى قرارات التدخل بإعتبارها نتاجا لمصالح استراتيجية متنوعة للجدوى العسكرية والنواحى الموضوعية. لكن بالنسبة للمسلمين فعلى أفضل الأحوال ليست إلا تطبيقا لتقليد قديم بإزدواجية المعايير.

وخبر المسلمون تصاعد التدخل الغربى والأمريكى بشكل خاص فى العالم الإسلامى العقد الماضى، فى سوريا عام ١٩٨٣ وليبيا ١٩٨٦ وإيران ١٩٨٨ والعراق ١٩٩٠ - ١٩٩١ والصومال ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - وبينما قد تتفاوت الدوافع فى كل حالة فإن المسلمين يتذكرون أن منطقتهم من العالم لم تشهد فى السابق تدخلا عسكريا أمريكيا مباشراً (مع إستثناء طفيف هو التدخل الأمريكى فى لبنان عام ١٩٥٨).

حينئذ فعلى الغرب ألا يفاجأ بعودة ظهور الكراهية الإسلامية للتدخل الغربى. ومن المرجح أن يستغل الإسلاميون هذه الكراهية لتحدى ومضايقة الأنظمة والاطاحة بها فى نهاية الأمر. وسيكون التدخل الغربى مقبولا فقط إذا ماواكبه نهج منصف لمشاكل المنطقة ولا سيما القضية الفلسطينية وتوزيع عادل للثروة بين دول الشرق الأوسط. والإ فأن إزدواجية المعايير الغربية والتدخل العسكرى الأنتقائى سئ الظن والتأكيد الذى تحركه الهواجس على البعد الأمنى فى تعامل الغرب مع العالم الاسلامى قد تبرهن على أنها تعزز حاجة الاسلاميين لتولى السلطة.

هذا الكتاب

بعد زوال الخطر الذي كان يفرضه المعسكر الشرقي للغرب بإنهيار سور برلين وزوال الاتحاد السوفييتي ، يحاول الغرب في غمرة اللانظام العالمي إختلاق خطر جديد يوجه سهامه إليه . ويبدو أنه وجد ضالته في الاسلام وفي الحضارة الاسلامية وبات الاسلام في عيونهم "خطر أخضر" يهدد الكون . على أن دعوى الصدام الحضاري التي يروج لها لا تعدو أن تكون مجرد ذريعة وغطاء فكري لتبرير تسيده وهيمنته على الباقين . والغرب بهذه الدعوى يكرس وحدة القطبية في النظام العالمي الجديد نافياً ما يتشدق به من قيم التعدد ويؤكد إزدواجية معاييره نحو الآخرين . فهذه الرؤية الإستعلائية التي تخفي الوجه الحقيقي للنوايا الغربية هي يقيننا التي تدفع نحو الصدام ونفي الآخر . ولكن هل استطاعت الأمة العربية والإسلامية أن تظل هكذا أمة شهيدة وماذا ستختار إذا كان لها أن تختار ؟